جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005)

إعداد الطالب

حسين نمر شامخ الرفاعي

إشراف

الدكتورة زكيه مشعل

حقل التخصص – الاقتصاد

2006

أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005)

إعداد

حسين نمر شامخ الرفاعي

بكالوريوس اقتصاد، جامعة مؤتة 2001م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

لجنة المناقشة

زكيه أحمد مشعل...رئيساً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك

حسين علي بطلافحه...عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

رياض عبدالله المومني..عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

علي حسين مقابلة...عضواً

أستاذ في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

2006

الاهـــــداء

الى من أنار دربي حباً وعطاءا

الى الشمس التي لا تعيب

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد الا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، واللذين كان لهم الفضل عليّ طوال مسيرتي التعليمية.

وأخص بالذكر الدكتورة زكية مشعل والتي تفضلت مشكورة بالاشراف على هذه الرسالة، حيث كان لأرائها القيمة الدور الأكبر في اتمامها.

ولا يسعني أيضاً الا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور حسين الطلافحة والاستاذ الدكتور رياض المومني والاستاذ الدكتور علي المقابلة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قرائتهاوتصويبها بما يضمن إثرائها واظهارهابالشكل العلمي اللائق.

ولا أنسى كل الزملاء والزميلات والاصدقاء اللذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من أثر عليّ.

الباحث

حسين الرفاعي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع: المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الرفاعـي، حسـين نمر، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005). رسالة ماجستير بجامعة اليرموك.2006. (المشرف: د. زكيه مشعل).

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على سلاسل زمنية من عام 1976 وحتى عام 2005. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بإتباع الأسلوب الوصفي من أجل دراسة الديون والمساعدات الأجنبية من حيث حجمها وتطورها، وأبرز مؤشراتها.

وكذلك فقد اتبعت الدراسة الأسلوب القياسي، حيث أشارت نتائج اختبار استقرار المتغيرات (ADF) (Augmented Dicky-Fuller) إلى استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول (باستثناء خدمة الدين الخارجي، الذي استقر عند المستوى)، وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وأشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) (ECM) إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن المساعدات الأجنبية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بينما تؤثر المديونية الأجنبية بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. كما وتشير طريقة طريقة المربعات الصغرى المعتادة (OLS) إلى أن هناك تأثير سلبي لكل من خدمة الدين الأجنبي والمديونية الأجنبية والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأردن.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، المساعدات الخارجية، النمو الاقتصادي، الأردن.

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المقـــدمـــة

1-1 تمهيد

عانى الأردن من أزمة المديونية الخارجية، مثله في ذلك مثل العديد من الدول النامية محدودة الموارد، فالمديونية تنشأ من اتجاه الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار وتمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها، في حين تتفاقم أزمة المديونية عندما يكون سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشئ عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير السليم والمدروس للاقتراض الخارجي.

ونظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية للأردن، وحاجته إلى التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها الخطط المتلاحقة، وكذلك الحاجة للوصول إلى المستوى المطلوب من القدرة العسكرية التي تمكنه من الوقوف في مواجهة إسرائيل على أطول خطوط المواجهة معها، فقد كان ينظر إلى القروض والمساعدات الأجنبية على أنها مصدر مكمل للقدرة الوطنية المحدودة على حشد الموارد المالية محليا، وبالتالي فانه يجعل من الممكن مواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، مما يحقق مزيدا من البناء الاقتصادي والمنعة العسكرية، دون التضحية في مستويات المعيشة. وقد لجأ الأردن إلى الاقتراض الخارجي منذ نشوء المملكة، حيث كانت المملكة المتحدة هي المصدر الإقراضي الأول الذي يزود الأردن باحتياجاته من التمويل الخارجي ومن ثم اتسعت دائرة الاقتراض الخارجي في الستينات والسبعينات، لتشمل الدول العربية، والدول الأجنبية، والمؤسسات الدولية. وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية الدولية ولجأ للاقتراض من البنوك التجارية .

وقد بدأت تتضح ظاهرة المديونية الخارجية في السبعينات حيث ارتفعت أسعار البترول ارتفعا جامحا مما أدى إلى وجود فائض في عوائد الدول المصدرة للبترول، فقامت تلك الدول بإيداع تلك المبالغ في البنوك الأجنبية مما شكل فائضا في الإيداعات لدى تلك البنوك والتي قامت بتشجيع الدول النامية على الاقتراض بفوائد مغرية من أجل التقليل من خسائرها، والأردن كبلد من البلدان النامية قام بالاقتراض من تلك البنوك، وخاصة أن إيرادات الدول النامية لا تكفي لسداد نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية، وتمويل مشاريع البنية التحتية بشكل خاص (عبدالمولى، 1991).

وقد برزت أزمة المديونية أواخر عام 1988 عندما عجز الأردن عن الوفاء بمستحقات ديونه الخارجية وعانى مرتفعا عجزا في ميزان المدفوعات (Balance of Payment) وارتفاعا في عجز الموازنة العامة، وظهور حالة من الركود التضخمي (Stagflation)، ونقصا حادا في احتياطاته من العملة الصعبة (Hard Currencies) بما لا يكفي لتأمين مستورداته لأكثر من أيام معدودة. وعانى كذلك تدهورا في سعر صرف الدينار الأردني نتيجة تخفيضه، وكذلك نتيجة وضعه تحت ضغوط كبيرة، ومن أبرز هذه الظروف السياسية التطورات التي أعقبت ظروف فك الارتباط مع الضفة الغربية.

واستعراض بيانات اجمالي رصيد المديونية الخارجية والتدفقات السنوية للمساعدات الخارجية، حيث بلغت عام 1988 (3836.9) و (155.4) مليون دينار على التوالي، أي مانسبته (163.3%) و (6.6%) على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية، أم في عام 1989 ارتفعت الديون والمساعدات الخارجية، حيث بلغت (5409.4) و (261.7) على التوالي وكانت نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (223%) و (10.8 %) على التوالي، حيث وصلت أزمة المديونية في هذا العام أوجها (البنك المركزي الأردني،

التقرير السنوي، أعداد مختلفة)، مما اضطر الأردن إلى التوقف كليا عن دفع ديونه الخارجية، مما أدى إلى مزيد من تعمق عبء المديونية الخارجية. وكنتيجة لهذه الاختلالات فقد تم اللجوء إلى طلب المساعدة الفنية والمالية من صندوق النقد الدولي، لتصميم برنامج تصحيحي شامل لتصحيح تلك الاختلالات وتمكين الأردن من الاعتماد على موارده الذاتية وتقليص اعتماده على الموارد الأجنبية، وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار وبالتالي تمكنه من سداد ديونه الخارجية.

برنامج التصحيح الاقتصادي يتمثل بحزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية وتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإحداث استقرار في مستوى الأسعار وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادية واستخدام أفضل للموارد المتاحة أو المنتجة وخلق توازن في جانبي العرض والطلب وبشكل عام استعادة التوازن للاقتصاد الكلي (الرفاعي، 1998) .

أما في فترة التسعينات فنلاحظ انخفاض اجمالي رصيد المديونية والتدفقات السنوية للمساعدات الاجنبية، حيث بلغت عام 1995 (4911.8) و (182.8) مليون دينار على التوالي، أما نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقد بلغت (104.2%) و (3.9%) على التوالي. وفي عام 2005 بلغت الديون والمساعدات الأجنبية (5056.7) و (500.3) مليون دينار على التوالي، أي ما نسبته (56.1%) و (5.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية على التوالي (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة). وتبين الأرقام انخفاض اجمالي رصيد المديونية الخارجية وتزايد الاعتماد على المساعدات الخارجية، ولكن في الواقع يتبين أن الأردن يعتمد اعتمادا كبيرا على القروض والمساعدات الأجنبية في تمويل برامج التنمية، وهذا يتناقض مع أحد أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي، وهو زيادة

الاعتماد على الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية. كل هذا يثير عدة تساؤلات عن مدى فعالية برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الأردن مع صندوق النقد الدولي للفترة (1989-2004)، وقدرته على تحقيق الأهداف التي تبناها .

1-2 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال سعي الدول النامية الي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويصطدم ذلك مع نقص الموارد اللازمة من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة لزيادة النمو الاقتصادي، وبسبب ما تعانيه الدول النامية من نقص ومحدودية المدخرات والموارد المحلية، تلعب القروض والمساعدات الأجنبية دورا كبيرا في توفير الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وخصوصا عند توجيهها نحو المشاريع الانتاجية لا الاستهلاكية، وذلك حتى تستطيع الأجيال القادمة من متابعة تسديد الأعباء المترتبة على الديون من خلال هذه المشاريع الانتاجية، بالاضافة الى أن القروض والمساعدات الأجنبية تعتبر أحد مصادر الحصول على العملات الصعبة، وبالتالي زيادة قدرة الدول النامية على استيراد السلع الرأسمالية وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات. ومن الجدير بالذكر أن من أبرز مساوىء القروض الأجنبية أنها تزيد من الأعباء على الأجيال القادمة في حال عدم استغلالها بشكل يغطي تكاليفها، وبالتالي التبعية السياسية والاقتصادية للدول المقرضة.

1-3 أهمية الدراسة

يواجه الأردن تحدياً كبيراً في بناء قطاعاته الاقتصادية المختلفة، وإنشاء بنيته التحتية، وعليه فإن حجم الأموال التي يحتاجها من أجل تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي كبيرة. ومن ثم فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في دراسة أبرز مؤشرات القروض والمساعدات الاجنبية. هذا من جانب ومن جانب آخر، معرفة تكلفة القروض والمساعدات الأجنبية وما هي حجم

الالتزامات المترتبة عليه وتأثيرها على النمو الاقتصادي؟ وما مدى قدرة الاقتصاد الوطني على سداد هذه الالتزامات؟

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-2005)، والتعرف على المديونية والمساعدات الأجنبية، من حيث طبيعتها واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيهما، وحجم المديونية والمساعدات الأجنبية في الأردن خلال فترة الدراسة، والمقارنة بين القروض والمساعدات الأجنبية في التأثير على النمو الاقتصادي. وللتعرف على ذلك فقد تم تحليل وتقييم بعض العلاقات والمعادلات الاحصائية، بالاعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات والتي غطت فترة الدراسة، وذلك بعد اختبار استقرار البيانات واتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان مصداقية النتائج.

1-5 فرضيات الدراسة

من خلال تحديد أهداف الدراسة، انبثقت مجموعة من الفرضيات تبحث الدراسة في اختبارها:

1. هنالك تأثير سلبي للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن.
2. هنالك تأثير سلبي لخدمة الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن.
3. هنالك تأثير ايجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن.

1-6 مصادر جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة لتقدير تأثير القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي على البيانات الاحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي، دائرة الاحصاءات العامة، وزارة المالية،

وزارة التخطيط، وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتضمن هذه البيانات ، بيانات المالية العامة ، القطاع الخارجي، الإنتاج والأسعار للفترة الواقعة ما بين (1976–2005).

1-7 تسلسل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول بالإضافة إلى الفصل الأول (المقدمة)، حيث تناقش الدراسة الإطار النظري للقروض والمساعدات الأجنبية، بالإضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الفصل الثاني، وتعرض الدراسة أبرز ملامح الدين الخارجي في الأردن من حيث حجمه وتطوره، وكذلك تستعرض أبرز ملامح المساعدات الخارجية من حيث حجمها وتطورها خلال فترة الدراسة في الفصل الثالث، وفي الفصل الرابع تقدم الدراسة تقديرا لتأثير القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث يتم تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائجه، وفي الفصل الأخير من الدراسة تقوم باستعراض النتائج والتوصيات المقترحة .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مفهوم القروض الخارجية

القروض الخارجية هي عبارة عن الحصول على مبالغ حقيقية عن طريق مصدر خارج الدولـــة بحـــيث يتم الاتفاق بين الدولة مع هذا المصدر بتسديد هذه المبالغ بعد فترة زمنية متفق علـــيها، مضـــافا إليها الفائدة المتفق عليها، وقد تكون هذه القروض أما طويلة الأجل أو قصيرة الأجـــل. أما من وجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فان القروض الخارجية تعرّف على أنها إجمالي الدين الخارجي في تاريخ معين، يعادل مبالغ الالتزام التعاقدية الجارية والمؤدية إلـــى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها (برتيليمي، 1996).

وقـــد ثبت من التجارب أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في المديونية الخارجية فـــان حجـــم الديـــون ينبغي ألا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين الخارجي يجب ألا يتجاوز معدل نمو الصادرات (بادي، 1995).

2-2 الأساس النظري للقروض والمساعدات الأجنبية

اختلفت الآراء الاقتصادية حول أثر القروض الأجنبية والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الـــدول النامـــية، وفـــي هذا الإطار يمكن أن نميز بين مدرستين مختلفتين نظريا وعلميا، هما المدرسة التقليدية والمدرسة التجديدية (المومني، 1987).

أولا: المدرسة التقليدية (Conventional School)

تـــرى هذه المدرسة أن سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية، يعود إلى قصـور المدخـــرات المحلية (Saving) والاستثمارات المحلية (Investment) اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها لزيادة الدخل القومي. ويعرّف الفرق بين S، I بفجوة الادخار Saving-Gap ويرمـــز لها بالرمز (S-I). كما أن هناك فجوة أخرى بين العملات الأجنبية المتحصل عليها من الـــصادرات (Exports) وتلـــك اللازمـــة لتغطـــية الواردات (Import)، ويعرّف الفرق بين الصادرات والواردات بفجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange-Gap، ويرمز لها بالرمز (X-M). ويرى اقتصاديو هذه المدرسة بأن القروض والمساعدات الأجنبية مصدرا لتمويل فجوة الموارد (S-I) وفجوة التجارة الخارجية (X-M)، بمعنى أن لها أثارا إيجابية على اقتصاديات الـــدول النامـــية، فإنها ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات، أما على صعيد فجوة التجارة الخارجية، فالقروض والمساعدات الأجنبية تزيد القدرة الاستيرادية من السلع الرأسمالية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي (يونس وآخرون، 2002).

أمـــا فيما يتعلق بوجهة نظر هذه المدرسة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنهم يعتقدون بان فوائدها تعود على المستثمر الأجنبي، وبالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية قليلة هذا إن لم تكن سالبة (Chenery and Strout, 1966).

ثانيا: المدرسة التجديدية (Revisionist School)

أما المدرسة التجديدية فقد عارضت آراء المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراساتها الـــى أن تأثيـــر القـــروض والمـــساعدات الأجنبية ضعيف وقد يكون سلبيا على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك الى انخفاض معدلات الأدخار، وارتفاع نسبة رأس المال

إلـــى الإنتاج، وأن جزءا كبيرا من هذه القروض والمساعدات يوجه إلى الاستهلاك وليس لزيادة الادخار، وكذلك يذهب جزءا كبير من القروض والمساعدات الأجنبية إلى مشاريع البنية التحتية والتي ليس لها عوائد مباشرة. بالإضافة إلى ارتباط معظم هذه القروض والمساعدات بمشاريع أو استيراد سلع محددة من قبل الدول المانحة (Voiradas, 1973).

أمـــا فـــيما يتعلق بوجهة نظر هذه المدرسة في الاستثمار الأجنبي، فقد أكدوا على دوره الايجابـــي فـــي تحقـــيق التنمية، وذلك من خلال ما توفره هذه الاستثمارات من عملات صعبة، بالإضافة إلى ما تقدم من خبرات فنية وإدارية للدول المستثمر فيها (Czinkota, 1992).

النظـــريات المعاصـــرة أيدت لجوء الدولة للقروض العامة لما في ذلك من فوائد كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد القومي خاصة اذا ما انفقت تلك القروض على أوجه استثمارية.

وهذا يضع الدول النامية أمام ثلاثة خيارات:

الخـــيار الأول:- الاكـــتفاء بمعـــدل نمو اقتصادي أقل، الا أن هذا الاحتمال يتعارض مع أهداف المجـــتمع التـــنموية المتزايدة، حيث أن الاكتفاء بمعدل نمو أقل سيؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي.

الخـــيار الثاني:- تجنيد الفائض الاقتصادي من كافة القطاعات لرفع الادخار وبالتالي سد الفجوة، ولكـــن ذلـــك يـــتطلب اســـتهلاكا رشـــيدا وعقلانيا لكافة الموارد المتاحة، اضافة للاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة، إلا أن كلا الخيارين غير متوفرين لدى الدول النامية والدليل على ذلك توجه هذه الدول الى الخيار الثالث.

الخـــيار الثالث:- لجوء الدول النامية الى التمويل الخارجي، مثل القروض والمساعدات الخارجية (زكي، 1985).

2-3 أنواع القروض الأجنبية

يمكن تصنيف القروض الأجنبية إلى الأنواع التالية:

أولا: حسب طبيعة المدين.

نفرق في هذا النوع بين شكلين من الديون (بوالودنين، 1994):

(1) الـــدين العام: يقصد بالدين العام القروض التي قامت بها هيئات حكومية، ويضاف إليها الديون التي تضمنها الحكومة، وبالتالي تصبح مسؤولة عن تسوية الأعباء عن مجموع الديـــون المضمونة. وتجدر الإشارة إلى أن القروض المقدمة من البنك الدولي لا تدخل في هذا النوع إذا قدم لمؤسسة خاصة.

(2) الديون الخاصة (ديون القطاع الخاص): وهي ديون قامت بها مؤسسات خاصة سواء كانت بنوك أو شركات صناعية أو تجارية.

بـــصفة عامـــة فان قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي قروض عامة لأنها ممنوحة إلى الدول أو مضمونة من قبل الدول.

ثانيا: حسب مدة القروض

يفرق عادة هنا بين الديون القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل. فالديون قصيرة الأجـــل هـــي التي مدتها لا تفوق السنة. أما المتوسطة والطويلة الأجل فهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة.

2-4 التحليل الاقتصادي للقروض والمساعدات الخارجية

للتعـــرف على أهمية القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية سنلجأ إلى إيضاح دور التحويلات الخارجية (بما في ذلك القروض الخارجية) في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة ما يعرف بـــ (Gap Models). ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

حيث أن: $GC = s$

G: معدل نمو الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة يمكن تمثيلها $G = \frac{\Delta Y}{Y}$

C: صـــافي التراكم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة منسوبا إلى التغير في الدخل ويمكن تمثيلها $C = \frac{I}{\Delta Y}$

s: الميل المتوسط للادخار ويمكن تمثيلها $s = \frac{S}{Y}$

وبذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالي $\frac{\Delta Y}{Y} * \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$

وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة تصبح $G = sK$

حيث K تمثل معدل التغير في الدخل إلى رأس المال، وفي حالة استلام مساعدة خارجية (سواء على شكل منحة أو قرض) فإنها سوف تدعم المدخرات المحلية، وبالتالي فان معدل النمو يزداد ليصبح

$$G = (a + s)K$$

حيث تمثل a نسبة المساعدات إلى الدخل.

فـــإذا افترضـــنا أن معدل النمو المطلوب (المخطط) هو G^*، وأن K ثابتة، فانه يمكن الوصول إلى المعادلة التالية: $\frac{G^*}{K} = P$

حيث أن: $P = (a + s)$

P تمثل رأس المال اللازم لتحقيق المعدل المطلوب لزيادة الدخل، أي أن الفرق بين p و s يمـــثل ما يعرف بالفجوة الادخارية (Saving GaP)، بمعنى آخر فأنها تمثل حجم المساعدات اللازمة لتحقيق المعدل المطلوب لنمو الدخل أي أن:

$$P - s = a$$

ويؤكد الاقتصاديون بأن المشاكل التي تواجهها الدول النامية لا تنبع من عدم قدرتها على زيـــادة المدخرات المحلية، وإنما من عدم مقدرتها على الحصول على العملات الأجنبية المتأتية مـــن الـــصادرات. ومن هنا تنبع أهمية الحصول على المساعدات الأجنبية ليس فقط في تعزيز المدخرات المحلية بل أيضا في تعزيز رصيد العملات الأجنبية لتلك الدول (طريف، 1984).

5-2 مصادر التمويل الأجنبي

شـــهدت دول العالم وخاصة الدول النامية نقصا هاما في وسائل التمويل بسبب انخفاض الادخـــار المحلي الذي أدى إلى ضعف الاستثمار الذي يعتبر مهما من أجل زيادة معدلات النمو الاقتـــصادي، ومن ناحية ثانية فان ضعف الكفاءة الإنتاجية والذي يعود إلى انخفاض حجم رأس المـــال المـــستخدم فـــي الإنـــتاج، يعود إلى ضعف مقدرة الادخار، وان هذا الوضع دعا بعض الاقتـــصاديين إلـــى القـــول بـــان اقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة مفرغة للفقر (The Vicious of Poverty) (Nurkse,1953).

وبالتالـــي على الدول النامية أن تسعى لزيادة مدخراتها المحلية من أجل تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، وكذلك زيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية من أجل الوفاء بمتطلبات خدمة ديونها ويتم ذلك من خلال عدة طرق أهمها:

أولا: الصادرات

تعتبر الصادرات من أهم مصادر العملات الأجنبية، الا أن تذبذب حصيلة الصادرات في العديـــد من الدول النامية بسبب اعتمادها على سلعة تصدير واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية أدى الى انخفاض أهمية حصيلة الصادرات لدى العديد من الدول كأحد المصادر الهامة للعملات الأجنبـــية. ومـــن جانب آخر، فان ارتفاع مستوردات الدول النامية من الدول الأخرى يؤدي الى استنزاف العملات الأجنبية وبالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعاتها (طريف، 1984).

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل هذه الاستثمارات بالمساهمات في رؤوس أموال مؤسسات قائمة أو الاشتراك مع القطاع الخاص أو تكوين مشاريع جديدة، فهناك تيار استثماري داخل للبلد وآخر خارج منه. إن انسياب تلك الاستثمارات يوفر للبلد قدرا من العملات الأجنبية، كما أنه يوفر تكنولوجيا متقدمة ومعارف جديدة وخبرات وادارة، ويساعد في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وبالتالي تحقيق معدلات نمو في الناتج وزيادة فرص التوظيف في البلاد المستضيفة لها، شرط توفر مناخ استثماري ملائم من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات الاستثمارية والتغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية في البلد المعني.

ثالثا: القروض والمساعدات الأجنبية

يقصد بالمساعدات الخارجية هي القروض التي تقدم بشروط سهلة أو الهبات بدون مقابل التي تقدم من طرف الهيئات العمومية للدول الصناعية (بو الودنين، 1994). يفترض أن القروض والمساعدات الأجنبية تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث توفر هذه القروض والمساعدات الأجنبية للدول النامية المستفيدة موارد اضافية تمكنها من زيادة استثماراتها. إن انخفاض الدخل الفردي في الدول النامية بالاضافة الى ارتفاع معدل النمو السكاني جعل من امكانية زيادة المدخرات المحلية امرا في غاية الصعوبة، لذلك فان القروض والمساعدات الأجنبية لمثل هذه الدول تلعب دورا هاما في زيادة المدخرات المحلية وبالتالي زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي. وتكون القروض والمساعدات الأجنبية فعالة إذا استخدمت من أجل تمويل مشاريع إنتاجية (طريف، 1984).

2-6 وسائل خفض الدين العام الخارجي

(1) عملية إعادة شراء الديون (Debt Buy Back)

تعنـــي عملـــية إعادة شراء الدين أن تقوم الدولة المدينة بشراء جزء من دينها الخارجي بـــسعر خصم معين من خلال وسطاء في السوق الثانوية أو بدونهم (كلارك و كالتبر، 1992). وعادة ما تكون احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أو المنح الخارجية هي أهم مصادر إعادة الشراء، وتتم عملية الشراء بشكل سري بين الدائن والمدين من خلال نادي باريس أو نادي لندن.

(2) مبادلة الدين (Debt Swap)

إن أســـلوب مـــبادلة الـــدين بأصول محلية يسمح للدائنين بمبادلة قروضهم باستثمارات رأسمالية. وتتعدد أشكال مبادلة الدين، فقد تكون بدل أسهم أو صادرات أو عملة محلية أو مشاريع لحماية البيئة (بلد كويل، 1988).

(3) شطب الدين (Dept Forgivenss)

ويـــرجع أصـــحاب فكرة إلغاء الديون هذه العملية إلى أن جانب من الديون استعمل في تمـــويل المشاريع الخاسرة ولذلك يجب تقاسمها بين المدين والدائن، وكذلك يجب إلغاء القروض التـــي استخدمت في مشاريع اقتصادية تنموية وتعرضت لبعض الظواهر القاهرة كالزلازل مثلا. ويذكر أن عملية إلغاء الديون تكون نتيجة موقف سياسي معين أو نتيجة ظروف أخرى (صيام، 1996).

(4) الاستبدال بسندات (Securitization)

ويتمـــثل هـــذا الأســـلوب في استبدال الدين القائم بسندات جديدة وبخصم أما على شكل تخفـــيض نسبة من القيمة الاسمية للدين القائم المحرر بسند جديد، أو تخفيض الفائدة على السند

الجديـــد. وقـــد طبقت هذه العملية وفقا لخطة برادي[1] لإعادة هيكلة القروض الخارجية (كلارك وكالتبر، 1992).

7-2 مزايا وعيوب القروض الأجنبية

أولا: للقروض الأجنبية العديد من المزايا نذكر منها:

1. توفـــر القروض الأجنبية العديد من الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، خاصة مع وجود فجوة الادخار، ومن ثم تتيح القروض الأجنبية الفرصة لزيادة معدل الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. تـــساعد على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية، بحيث يتم زيادة الاستثمار والإنتاج وذلك عن طريق زيادة الاستيراد وزيادة التكوين الرأسمالي من خلال استيراد السلع الرأسمالية. إذ أن قـــدرة الدولـــة علـــى الاســـتيراد يعـــد متغيرا استراتيجيا يحكم مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: أما المساوئ والمخاطر نوجزها على النحو التالي:

1. القروض الأجنبية تؤثر سلبا على سعر صرف عملة الدولة المقترضة، إذ أن قيمة عملة الدولة المقترضة تنخفض بالنسبة للعملات الأجنبية عند حلول آجال التسديد إذا لم تتحقق الفوائض المطلوبة لسداد الدين والفوائد المستحقة عليه.
2. تـــتطلب القروض الأجنبية تحقيق فوائض لتسديد المبالغ والفوائد المستحقة مستقبلا. وفي هـــذا المجـــال لا بـــد من الاستناد إلى معايير الجدوى الاقتصادية والأولوية في اختيار

---

[1] سميت خطة برادي باسم وزير الخزانة السابق بالولايات المتحدة الأمريكية، نيكولاس برادي. وقد اعتمدت على الإعفاء من الديون مقابل زيادة إقراض البلدان النامية المدينة كوسيلة لحل أزمتها المتعلقة بالديون.

المشاريع الممولة بالقروض الأجنبية من أجل التمكن من سداد هذه القروض في المستقبل.

3. الإنقاص من الثروة القومية، فالفوائد المترتبة على هذه القروض تعتبر عبئا ينقص من الثروة القومية، وبالتالي تخفيض الموارد المتاحة التي كان من الممكن توجيهها نحو تكوين المدخرات.

4. القروض الأجنبية سلاح بيد الدولة المقرضة للتدخل في شؤون البلد المقترض، خاصة عند اللجوء إلى الاقتراض لتمويل المشتريات الضرورية أو عند العجز عن السداد (زكي، 1987).

وعلى ذلك فان تحديد مزايا القرض ترجع إلى اعتبار هام، وهو طريقة إنفاق حصيلة القرض، فإذا استخدمت في تنشيط اقتصاديات الدولة وتزويد الصناعات بالسلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج، فان ذلك يزيد من القدرة على سداد هذه الديون (إبراهيم، 1982).

2-8 محددات الاقتراض الأجنبي

هناك ثلاثة محددات للاقتراض الخارجي يمكن إيجازها كالتالي:

أولا: القدرة الاستيعابية للقروض الأجنبية:

يقصد بالقدرة الاستيعابية قدرة الاقتصاد القومي على القيام بحجم معين من الاستثمارات، بحيث يؤدي تجاوز هذا الحجم إلى جعل هذه الاستثمارات غير منتجة نظرا لظهور دلائل عدم التوازن الاقتصادي والنقدي المتمثل في التضخم (Inflation) وعجز ميزان المدفوعات.ومن العوامل التي تحدد القدرة الاستيعابية للدول وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للاستثمار ما يلي:-

(1) معدل توفر عناصر الإنتاج الأخرى التي تشترك مع رأس المال في العملية الإنتاجية، إذ أن نقص هذه العوامل أو إحداها يجعل الحجم الأمثل للاستثمارات محدودا.

(2) مـــدى تكامل عناصر رأس المال مع بعضها البعض وبشكل خاص رأس المال المادي ورأس المـــال البـــشري، فالنقص في العنصر الأخير مثلا يؤدي إلي الحد من إمكانية استخدام رأس المال المادي.

(3) حجـــم الـــسوق، حيث أن صغر حجم السوق وانخفاض معدل الدخل الفردي، يؤدي إلى ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب حجم أكبر من الاستثمارات (عبدالمولى، 1975).

ثانيا: القدرة على خدمة الدين:

لتوضـــيح فكرة مقدرة الدولة على خدمة الدين الأجنبي لا بد من تحديد المقصود بخدمة الـــدين، ومعدل خدمة الدين. فخدمة الدين Debt Service أو (Debt Burden) تعني العبء الذي يترتب على الدولة نتيجة الاقتراض، وذلك لتسديد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه.أما معـــدل خدمـــة الدين (Debt Service Ratio) فيعني عبء المديونية (الأقساط + الفوائد) منسوبا إلى الصادرات أو الناتج المحلي الإجمالي (عبدالمولى،1975).

وعند مناقشة مقدرة الدولة على خدمة ديونها لا بد من الإشارة إلى أن خدمة الدين تتطلب اقـــتطاع جـــزء من القوة الشرائية للدولة. ولكي يتم ذلك لا بد من استخدام القروض الأجنبية في مـــشاريع استثمارية ذات إنتاجية تعمل على زيادة الدخل القومي، وذلك لكي يتم اقتطاع جزء من هذه الزيادة في الدخل القومي لخدمة القروض الأجنبية.

ثالثا: مصادر الإقراض المتاحة:

إن القروض الأجنبية ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، فقد تجد بعض الدول صعوبات كبيرة في توفير ما تحتاجه من القروض الأجنبية. وقد أصبح هذا الموضوع واضحا بعد أن تعرضت العديد من الدول النامية إلى مصاعب كبيرة في خدمة ديونها، الأمر الذي جعل مصادر الإقراض المختلفة تتحفظ في سياساتها الاقراضية.

2-9 مديونية الدول العربية

عانت الدول العربية بشكل كبير من أعباء المديونية حيث نلاحظ من جدول رقم (2-1) ما يلي: اختصت مصر بأكبر نسبة من إجمالي الديون العربية ليصل إلى 30.8 مليار دولار، وتليها الجمهورية العربية السورية ولبنان (21.5 و17.1 مليار دولار على التوالي) عام 2002. أما البلدان العربية المدينة الأخرى والتي تتحمل أعباء ديون ثقيلة فهي الأردن واليمن حيث بلغ حجم المديونية الخارجية (8.1 و5.3) مليار دولار على التوالي عام 2002.

جدول رقم (2-1): مديونية الدول العربية خلال الفترة (1980-2002) مليون دولار

السنة	مصر	الأردن	لبنان	عمان	سوريا	اليمن
1980	19131	1971	510	599	3552	684
1990	32947	8177	1979	2736	17068	6345
1995	33266	8111	2966	3181	21318	6217
1996	31299	8070	3996	3415	21420	6362
1997	29849	8234	5036	3602	20865	3856
1997	30877	8106	8205	6839	22369	5403
2000	29027	7366	9856	6564	21657	5615
2001	29234	7480	12450	6025	21305	4904
2002	30750	8094	17077	4639	21504	5290
مؤشرات الدين الخارجي لعام 2002						
الدين الخارجي إلى الدخل القومي	34%	88%	94%	23%	108%	57%
الدين الخارجي إلى الصادرات	200.00%	193.00%	11.80%	40%	276.20%	133.70%

World Bank, Global Development Finance, 2004.

* يشمل هذا الجدول، القروض العسكرية وقروض القطاع الخاص.

2-10 الدراسات السابقة

لقـد تعددت الدراسات التي تبحث في القروض والمساعدات الأجنبية، وأثره على النمو الاقتـصادي فـي الـدول النامية، وبالأخص القروض والتمويل الاقتصادي خلال فترات زمنية متعاقبة. واختلفت نتائج هذه الدراسات بين مؤيد ومعارض لتأثير القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي.وسيتم تقسيم الدراسات إلى محلية ودراسات أجنبية.

ومن أهم الدراسات المحلية التي تناولت موضوع القروض والمساعدات الأجنبية:

دراســة (Almoumani,1985)، فقد بحثت في سياسة التنمية في الأردن، وتحليل دور الاقتــراض العــام الخارجــي فــي التنمــية الاقتــصادية خــلال الفتــرة مــن (1967– 1983)، باستخدام التحليل الوصفي، والتحليل القياسي الذي اعتمد على التقدير بطريقة المــربعات الـصغرى المعتادة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم العدالة في توزيع القروض بين القطاعــات الاقتصادية وكذلك بين المناطق الجغرافية المختلفة، وازدياد عدم المساواة في توزيع الدخل والقروض، وزيادة عبء الدين الخارجي، حيث أصبحت الديون الخارجية تهدد في زيادة التدهور في ميزان المدفوعات وتؤثر على الإدخارات المحلية، وتهدد خطط التنمية.

وفي دراسة (Hammad, 1985)، والتي هدفت إلى تحليل دور المساعدات الأجنبية في التنمــية الاقتـصادية في الأردن خلال الفترة (1967-1983)، لقد اعتمدت الدراسة على بناء نمــوذج قياسي اقتصادي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، وطريقة المربعات الصغرى المعــتادة بطــريقة المــرحلتين، وتوصلت إلى أن المساعدات الأجنبية كان لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية ونمو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

وفـــي دراســـة أخرى للمومني (1987)، والتي كان غرضها استقصاء أثر رأس المال الأجنبـــي علـــى التنمـــية الاقتصادية في الدول النامية وفي الأردن تحديداً، وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي الأردني.

وفي دراسة أخرى (Almoumani, 1988)، كان هدفها استقصاء أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على الميزان التجاري الأردني للفترة (1967–1985)، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف فقد تم تحليل وتقييم بعض العلاقات والمعادلات الإحصائية التي تبين أثر رأس المال الأجنبي على الصادرات والمستوردات بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الأجنبي كان له أثر سلبي على الميزان التجاري، حيث أدى إلى زيادة المستوردات أكبر من الزيادة في الصادرات، وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري.

وفي دراسة اللوزي (1989). هدفت إلى بيان تطور حجم القروض الخارجية، وقياس أثرها على الاقتصاد الأردني، وبيان مقدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بالتزاماته الخارجية، واعتمدت على التحليل الوصفي، والتحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة، وتوصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى كل من الناتج القومي الإجمالي والصادرات، وبالتالي يجب إعادة تنظيم القروض الخارجية وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية.

وفي دراسة أخرى للمومني (1995). هدفت إلى التعرف على أسباب المديونية الأردنية ونتائجها للفترة (1967–1991)، وكذلك بيان حجم المديونية ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على تحملها، وكذلك التعرف على برنامج التصحيح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وتقييمه،

واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى المعتادة من أجل تقدير المعادلات القياسية، وتوصلت إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها، وكان من أهم أسبابها قصور المدخرات المحلية، والعجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وتوصلت أيضا إلى أن القروض الخارجية لها أثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار، والصادرات والمستوردات، بينما كان تأثيرها سالبا على المدخرات المحلية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن نتائج برنامج التصحيح الاقتصادي المقدم من صندوق النقد الدولي ليست بالمستوى المطلوب.

وفي دراسة بادي (1995)، هدفت إلى دراسة مشاكل المديونية الخارجية العربية لبعض البلدان العربية، واستخدمت التحليل الوصفي من أجل بيان عبء المديونية الخارجية، وتحليل أبرز مؤشراتها والبدائل لمواجهة مأزق المديونية الخارجية، وكذلك تناولت الاستثمارات للدول العربية في الخارج، وتوصلت الدراسة إلى أن الوطن العربي دائنا صافيا للعالم الخارجي إلا أن غياب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية جعلها رهينة للأزمات الاقتصادية العالمية.

وفي دراسة حسن (1997)، والتي هدفت إلى تقدير فجوة النمو في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1996–2001)، وتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي خلال الفترة (1973–1995)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة، وتتبع منجزات برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني خلال الفترة (1992–1996). وتوصلت الدراسة إلى أن فجوة التجارة الخارجية وفجوة المدخرات المحلية سوف تتسع خلال الفترة (1996–2001). وكما وجدت أن رأس المال الأجنبي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأردن، وأن برنامج التصحيح الاقتصادي قد نجح في تحقيق بعض الأهداف، مثل زيادة حجم الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، وتخفيض عجز الموازنة العامة، في حين لم يتمكن البرنامج من تخفيض حجم المديونية الخارجية.

أما دراسة الرفاعي (1998)، فقد تناولت الدراسة شرحاً مفصلاً عن ديون الأردن الخارجية، وبحثت في جذور أزمة المديونية وأسبابها ومدى فعالية برامج التصحيح الاقتصادي في الحد من هذه الأزمة باستخدام الأسلوب الوصفي للديون الخارجية للأردن خلال الفترة(1989-1993) والفترة(1992-1998). وقد توصلت إلى تنامي قدرة الأردن في تسديد ديونه دون إحداث زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

أما دراسة سمارة (1999)، فقد هدفت إلى تقييم إدارة المديونية الخارجية الأردنية للفترة (1989-1997) من خلال تحليل حجم وتركيبة هذه المديونية والبحث في أزمة المديونية الخارجية، وذلك من خلال استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي لتقييم إدارة المديونية الخارجية. وتوصلت إلى أن ارتفاع أعباء المديونية أدى إلى تزايد عجز الموازنة وميزان المدفوعات.

وفي دراسة عبادي (2001)، فقد حاولت الباحثة إلقاء الضوء على القروض الأجنبية الممنوحة للسلطة الفلسطينية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية للفترة (1993-1999) باستخدام التحليل الوصفي، وتوصلت إلى أن معظم القروض قد صرفت في المدن حيث حُرم الريف الفلسطيني منها. كما وجدت الدارسة أن هناك سوء توزيع لهذه القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وترجع أسباب سوء التوزيع إلى تعدد الجهات المنفذة، وعدم وجود خطة موحدة، واستبعاد المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الخدمية.

وفي دراسة يونس وآخرون (2002)، والتي كان هدفها بيان اثر التمويل الأجنبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الأردني، ومن ثم أثرها على التنمية الاقتصادية، باستخدام الأسلوب الوصفي، والتحليل القياسي لبيانات الفترة (1980-1997) باستخدام طريقة طريقة المربعات الصغرى المعتادة، حيث تبين تنامي قدرة الأردن ولا سيما خلال التسعينيات

على تسديد ديونه الخارجية. كما شهد هيكله الإنتاجي تحيزاً ملموساً نحو زيادة قطاع الخدمات، وتدني في إنتاج قطاع الزراعة، وتذبذب في ناتج قطاع الصناعة.

وأخيرا فان دراسة بلال (2003)، تناولت تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ثلاثة عشرة دولة عربية غير نفطية يمثل سكانها ما نسبته 80% من سكان الوطن العربي. وتوصلت الدارسة من خلال التحليل الوصفي إلى تفاقم مشكلة المديونية وكذلك خدمة الدين، وتفاقم تأثيراتها السلبية على الاقتصاديات العربية، وكذلك بينت أن الدول العربية لم تنتهج سياسة رشيدة من أجل حل مشكلة المديونية أو تخفيفها.

أما الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع القروض والمساعدات الأجنبية.

دراسة (Adlem & Chenery,1966)، لقد تناولت هذه الدراسة تأثير المساعدات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في اليونان للفترة (1950-1961)، وقامت بتقدير بعض المعادلات القياسية البسيطة لبعض المتغيرات الاقتصادية، وتوصلت إلى أن مقدار معتدل من المساعدات الأجنبية قد يحدث زيادة ممكنة في معدل النمو في الاقتصاديات النامية من خلال تمويل استثمارات إضافية، ومن خلال تأمين المستوردات المطلوبة لدعم مستوى عال من الدخل، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن اليونان قد استغلت المساعدات الأجنبية بشكل فعّال، وأحدثت التنمية الاقتصادية المنشودة.

دراسة (Kenndy, 1971)، قد بينت تأثيرات رأس المال الأجنبي والمدخرات المحلية في التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان النامية، وتوصلت إلى أن استيراد رأس المال يقود إلى زيادة في الاستهلاك وتقليل للمدخرات المحلية.

وفي دراسة (Islami, 1992) عن بنغلادش، حيث تناولت الدراسة إختبار فعالية رأس المال الأجنبي في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على جانب العرض من الإقتصاد. واستخدمت نموذج قياسي طور من أجل قياس تأثير المساعدات الأجنبية ومكوناتها المتعددة على النمو الإقتصادي، وتم استخدام معلومات السلاسل الزمنية المتوفرة عن بنجلادش خلال الفـــترة (1972-1988) وتم تحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة. وبينت الدراسة أن مصادر التمويل المحلية مثل المدخرات المحلية تمارس تأثيرا أقوى على النمو الاقتصادي، وأن المصادر الأجنبية بشكل عام لم تظهر مساهمة في النمو.أما تقسيم المصادر الأجنبية إلى مكوناتها (القروض والمنح) فقد أظهرت أن القروض أكثر فعالية من المنح، والمساعدات الغذائية أكثر فعالية من المساعدات على شكل مشاريع وسلع.

أما دراسة (Fayissy and EL-Kaissy, 1999)، فقد تناولت تأثير المساعدات الأجنبية على النمو الإقتصادي في الدول النامية، وبينت أن هناك مصادر أخرى للنمو الاقتصادي مثل: رأس المال المادي والعيني، والتغيرات التكنولوجية، ودرجة الحرية السياسية والمدنية. واعتمدت الدراسة على نموذج قياسي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، وتوصلت إلى أن الحرية السياسية والمدنية والمساعدات الأجنبية لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الدول النامية. وبُينت الدراسة أيضا أن تدفق رأس المال الأجنبي يمكن أن يكون أكثر فعالية في دوره الإيجابي إذا كان مكملاً وداعماً للإدخارات المحلية أكثر من أن يكون بديلاً لها.

وفي دراسة (Teboul and Moustier, 2001)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط للفترة (1960-1996). ومن أجل تقدير هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي قدّر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، حيث توصلت إلى أن المساعدات تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير

مباشرة، حيث تعتمد على المجالات التي توجّه إليها، سواء نحو دعم المدخرات أو زيادة الاستثمارات، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن تأثير المساعدات الأجنبية يعتمد على مدى استمرار تدفقها، وكذلك بينت أن تقديم المساعدات يعتمد على العوامل السياسية.

وأخيرا تناولت دراسة (Stephen, 2003)، والتي بحثت في درجة فعالية المساعدات الأجنبية في تحسين نوعية الحياة، حيث توصلت الدراسة إلى إن المساعدات الأجنبية تكون فعالة في التنمية في حالة وجود الحكومات الديمقراطية، وتكون غير فعالة وأحيانا مضرة في حالة الحكومات المستبدة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها جاءت لسد الفجوة الزمنية خلال التسعينيات وحتى الآن، وتختلف أيضا هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باستخدامها الطرق الحديثة في التحليل القياسي، وسيتم المقارنة بين تأثير القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة جاءت في نهاية برامج التصحيح الاقتصادي التي اتبعها الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي كان من أهم أهدافها، زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية، وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دور القروض والمساعدات الأجنبية في الاقتصاد الأردني

الفصل الثالث

دور القروض والمساعدات الأجنبية في الاقتصاد الأردني

مقدمة

سيتم في هذا الفصل إعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2005)، كما سيتناول بالوصف والتحليل المديونية والمساعدات الأجنبية للأردن خلال نفس الفترة، من خلال استعراض أهم المؤشرات الرئيسية للمديونية والمساعدات الأجنبية، والتطورات التي شهدتها ، من حيث حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين المترتبة عليها، بالإضافة إلى الوسائل التي انتهجها الأردن من أجل تخفيف عبء المديونية الخارجية والآثار المترتبة عليها.

3-1 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2005)

للتعرف على أهم سمات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2005)، تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى فترتين فرعيتين تمتد الفترة الفرعية الأولى من عام 1976 ولغاية عام 1988، وهو العام الذي تفجرت في أواخره الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني وأثرت فيما بعد بشكل جذري على مسيرة الاقتصاد الأردني. أما الفترة الفرعية الثانية فتغطي الفترة (1989-2005)، وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي التي تبناها الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تصويب أوضاع الاقتصاد الوطني.

3-1-1 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-1988)

لقد مر الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-1988) بمرحلتين من مراحل الدورة الاقتصادية: تمتد الأولى منذ عام 1976 ولغاية عام 1981، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد

الوطنـــي حالة من الرخاء الاقتصادي. أما المرحلة الثانية، فتبدأ من عام 1982 ولغاية 1988، وقد اتسمت هذه الفترة بتراخ في النشاط الاقتصادي.

مرحلة الرواج الاقتصادي (1976-1981)

شـــهدت هـــذه الفتـــرة الزمنية نشاطا اقتصاديا تمثل بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالـــي الحقيقـــي والتي بلغت ذروتها في عام 1981 (15.5%)، أما خلال الفترة (1976-1981) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتوسط نحو 8.9%. وقد واكب هذا النمو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمتوسط خلال الفترة (1976-1981) نحو 11.7%. فضلا عن هذا، فقـــد اتسمت هذه الفترة بارتفاع مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة، فخلال هذه الفترة لم يتجاوز معدل البطالة 3.9% (البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

ويعـــزى الاتجـــاه التصاعدي الذي سلكه الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة إلى تضافر جملة من العوامل كان أهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الإنمائي للدول العربية المنتجة للنفط نتيجة ارتفاع عائداتها النفطية. وارتفاع الزخم التنموي في هـــذه الـــدول افـــرز زيادة في طلبها على الأيدي العاملة الأردنية والذي أفضى بدوره إلى نمو متسارع في حوالات الأردنيين العاملين في الخارج. كما أن زيادة الدخل والإنفاق في تلك الدول زاد مـــن طلـــبها على الصادرات الأردنية مما رفع من دخل المملكة من قطاع التصدير. ومن ناحـــية أخـــرى، فان ارتفاع العائدات النفطية للدول العربية كان له أثر إيجابي آخر تمثل بزيادة قيمة المساعدات المالية العربية المقدمة للأردن (البنك المركزي، لتقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وفـيما يـتعلق بالوضـــع الــذي كان سائدا على الصعيد المحلي، فقد شهدت هذه الفترة استـئناف الأردن نــشاطه التخطيطي بوضع خطة التنمية الخمسية الأولـــى للأعوام (1976-1980). كما اتسمت هذه الفترة بأنها كانت مرحلة بناء الأردن الحديث من حيث مؤسساته وبنيته التحتية وقد شهدت اتساعا كبيرا في الحركة العمرانية.

مرحلة تراخي النشاط الاقتصادي (1982-1988)

شهدت هذه المرحلة تراجعا في سعر صرف الدولار الأمريكي، الذي انعكس على سعر صـــرف الدينار الأردني المرتبط بالدولار، وهبوطا حادا في أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تــراجع الإيــرادات النفطية للدول العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي حدا بتلك الدول إلى ضبط نفقاتهـــا وإتباع سياسات تقشفية في موازناتها، علاوة على إلغائها للعديد من المشاريع الرئيسة. وقـــد انعكس انحسار النشاط الاقتصادي في الدول العربية النفطية سلبا على الاقتصاد الأردني، وقد ظهر جليا من خلال تراجع قيمة المساعدات العربية المقدمة للأردن، وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية من قبل هذه الدول وما تبع ذلك من انخفاض في معدلات نمو حوالاتهم، مما اضطر الحكومة الأردنية إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتعويض النقص في مواردها المالية. كما أدى تراجع طلب هذه الدول على الصادرات الأردنية، إلى جانب زيادة منافسة دول أخـــرى كتركيا للصادرات الأردنية وخاصة من المواد الزراعية، والحرب العراقية – الإيرانية ومـــا خلفـــته مـــن آثار سلبية على صادرات الأردن إلى العراق، علاوة على انخفاض الطلب الخارجـــي علـــى مادة الفوسفات إلى انخفاض قيمة الصادرات الأردنية وتسجيلها لمعدلات نمو ســـالبة فـــي بعض السنوات. فعلى سبيل المثال سجلت قيمة الصادرات الأردنيـــة خلال عامي 1983 و 1986 نموا سالبا نسبته 4.6% و 18.9% على الترتيب مقارنة بمستواها خلال عامي 1982 و 1985 على الترتيب (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وعلــى الرغم من استمرار الحكومة خلال هذه الفترة في إتباع سياسات ترمي إلى دفع عملــية التنمية من خلال مواصلتها السير قدما بتنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي بدأتها في عام 1981، وشــروعها فــي عام 1986 بتطبيق الخطة الخمسية الثالثة للأعوام (1986-1990)، ومحاولاتهــا المستمرة في تخفيض حدة المشكلات التي تعترض الاقتصاد الأردني، إلا أن تأثير العوامل السلبية على الاقتصاد الأردني كان من القوة بحيث طغى على تأثير العوامل الايجابية، الأمــر الــذي ترتب عليه دخول الاقتصاد في مرحلة من التراخي في النشاط الاقتصادي تمثلت أبــرز ملامحها بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مطرد في معدل البطالة وصل في عام 1988 إلى 8.9%. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد انخفض معدل نموه من 15.5% في عام 1981 إلى 5.8% في عام 1982، أما خلال الفترة (1982-1988) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتوسط نحو 3.5%. كما شهدت هذه الفترة أيضا انخفاضا في المستوى العام للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم بالمتوسط نحو 3.1%.

وفــيما يــتعلق بعــام 1988 تحديدا، فقد استمر تأثر الاقتصاد الأردني خلال هذا العام بالــضغوط الاقتصادية المحلية الناشئة عن عدم كفاية جهود التصحيح الاقتصادي ،ومواجهة أثر العوامل الانكماشية الخارجية الناجمة عن الركود الاقتصادي التي كانت تعاني منه دول المنطقة، كما أن استمرار لجوء الحكومة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لتعويض النقص الحاصل في مــواردها الخارجــية، واســتخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية، قد أدى إلى زعزعة الثقة بالاقتــصاد الأردنـــي، وأدى بالتالي إلى مزيد من عدم التوازن المالي المحلي والخارجي، والى تعمــق الاخــتلالات الهيكلــية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ترتب على هذه العوامل مجــتمعة تفجر الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني في عام 1988، والتي كان من أبرز مظاهرها نضوب احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وتراجع معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ذلك العام بنسبة 3.7%. فضلا عن ذلك، فقد تفاقم وضع ميـزان المدفـوعات، والمديونية الخارجية التي ازدادت أعباؤها بشكل ملحوظ. إذ ارتفع عجز ميزان المدفوعات من 4.9 مليون دينار في عام 1982 إلى 72.7 مليون دينار في عام 1988. أما نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقـد ارتفعت من 41.5% في عام 1982 إلى 163.3% في نهاية عام 1988. كما ارتفع معدل خدمة الدين من 6.6% في عام 1982 إلى 91.6% في عام 1988. علاوة على ذلك، فقد وصل العجـز الكلي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في عام 1988 إلى نحو 4.3%. وفي ضوء ذلك، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات التصحيحية كان أبرزها تعويم سعر صرف الدينار الأردني والذي أدي إلى تخفيض قيمته أمام العملات الأخرى، وتجمـيد الإنفـاق الحكومـي، وتقييد السياسات النقدية، وفرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الـضرائب القائمة، وإلغاء سياسة الحماية الاغلاقية والاستعاضة عنها بالتعريفة الجمركية (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

3-1-2 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1989-2005)

شهد عام 1989 دخول الأردن مرحلة جديدة من التصحيح الاقتصادي، فحيال محدودية فعالـية الإجـراءات التصحيحية التي تبنتها الحكومة خلال النصف الثاني من عام 1988، فقد قامت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان من عام 1989 بتطبيق برنامج شـامل للتصحيح الاقتصادي متوسط الأجل للفترة (1989-1993) بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بشكل جذري وبالتالي التغلب على الصعوبات التي اكتنفت مسيرة التنمية.

وقـد تمكّـن الاقتـصاد الوطني خلال نهاية عام 1989 وبداية عام 1990 من استعادة مقـومات الاسـتقرار، وأظهـرت العديد من المؤشرات الاقتصادية اتجاها ايجاريا نحو تحقيق

الأهداف المرسومة من البرنامج، بل أن إنجاز بعضها فاق ما توقعه البرنامج للعام بأكمله. إلا أن نشوب أزمة الخليج في شهر آب من عام 1990، وما ألقته من أعباء إضافية ثقيلة على الوضع الاقتصادي في المملكة نتيجة عودة نحو 300 ألف مواطن من الكويت ودول الخليج الأخرى، وتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، وانخفاض الصادرات الأردنية، وتوقف المساعدات العربية، إلى جانب تراجع الحركة السياحية وأنشطة النقل وتجارة الترانزيت والشحن، خلق نوعا من عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي الأردني. وقد أدى تراجع معظم الفعاليات الاقتصادية خلال الشهور الخمسة الأخيرة من عام 1990 إلى عكس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي بشكل حال دون تحقيق الأهداف المتوقعة في البرنامج، الأمر الذي ترتب عليه عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق البرنامج (البنك المركزي، التقرير السنوي، 1990).

وبهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتوجيهه بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية بما يساعد عل دفع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي في إطار من الاعتماد بصورة أكبر على الإمكانات الذاتية، فقد تحركت السلطات الحكومية في اتجاهين متصلين: أحدهما تبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للأعوام (1992-1998)، والآخر بناء إستراتيجية إنمائية جديدة تمثلت بإعداد مشروع خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للسنوات (1993-1997) تنسجم مع برنامج التصحيح الاقتصادي، وتمثل توجّها جديدا نحو تحرير الاقتصاد والأسواق ودعم القطاع الخاص، وتحقيق أهداف المجتمع الأردني في مكافحة الفقر والبطالة.

أما برنامج التصحيح الاقتصادي، فقد هدف بالدرجة الأولى إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. وقد ركز الإطار المنهجي للتصحيح الاقتصادي على العمل بسياسات إدارة الطلب المحلي الرامية إلى كبح الضغوط التضخمية، وتقليص صافي

الطلـــب الخارجـــي لإرساء مقومات راسخة لاستقرار النمو الاقتصادي المحلي في ظل استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية. كما ركز أيضا على سياسات تقوية جانب العرض المتمثلة فـــي إجـــراءات التـــصحيح الهيكلي، وذلك بتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتكثـــيف دورهـــا الرقابـــي من خلال تبنيها لإستراتيجية وطنية شاملة للتخاصية، وعملها على تحـــسين مـــستوى الإدارة العامة لتكون قادرة على التفاعل مع القطاع الخاص بهدف خلق البيئة الاســـتثمارية المناســـبة، ممـــا يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مشاركته في سائر الأنشطة الاقتصادية. هذا إلى جانب استمرار الحكومة تطبيق الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى زيـــادة مرونة وشمولية النظام الضريبي في المملكة. كما أستند البرنامج أيضا في تحقيق أهدافه على مواصلة الحكومة تبني نهج الترشيد في الإنفاق العام، والاستخدام الأكفأ للموارد العامة على نحـــو يـــضمن اضطراد نمو الاقتصاد الوطني (البنك المركزي الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وقـــد تمكن الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1992-1998) من المضي قدما في تحقيق معدلات نمو معتدلة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - باستبعاد النمو الاستثنائي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 1992 والبالغ 17.4%، والذي يعزى بشكل أساس إلى ارتفاع وتيـــرة الطلب المحلي لغايات الاستهلاك والاستثمار الناجم عن العودة القسرية لأعداد كبيرة من العاملـــين فـــي الكويت وما رافقه من تزايد تدفق مدخراتهم - فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمـــوا حقيقـــيا بلغت نسبته في المتوسط خلال الفترة (1992-1998) نحو 5.9%، كما ارتفعت احتياطـــيات البنك المركزي من العملات الأجنبية لتبلغ في نهاية عام 1998 نحو 829.2 مليون دينار، وانخفض معدل التضخم من 25.7% في عام 1989 ليصل إلى 3.1% في عام 1998.

كما انخفض في عام 1998 كل من الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى 95.1% ومعدل خدمة الدين إلى 6.4%. وفي المقابل، فقد استمر ميزان المدفوعات في تحقيق عجز – باستثناء عام 1997 حيث سجل وفرا مقداره 193.9 مليون دينار – نتيجة للتراجع الملحوظ في عجز الميزان التجاري خلال ذلك العام. أما العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقد بلغ 5.3%. كما شهدت البطالة ارتفاعا ملحوظا في معدلاتها وصلت في نهاية عام 1998 إلى 14.9% (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وعلى ضوء النجاحات السابقة التي تحققت، واستكمالا لجهود التصحيح الاقتصادي، تبنّت الحكومة في شهر نيسان من عام 1999 برنامجا آخر للتصحيح الاقتصادي للفترة (1999–2001). وبشكل مواز، تبنى الأردن خطة خمسية جديدة للأعوام (1999–2003). وتهدف هذه الخطة إلى السير قدما في سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، وحفز القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية، ومكافحة البطالة والفقر. أما الأهداف الرئيسة للبرنامج فقد تمثلت برفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل مضطرد، والمحافظة على نسبة التضخم منخفضة، وتعزيز وضع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتحقيق مزيد من الانخفاض في الرصيد القائم للدين الخارجي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2001). وبانتهاء هذا البرنامج ولتعزيز النتائج التي تم تحقيقها فقد بدأ الأردن منذ شهر حزيران من عام 2002 بتطبيق برنامج آخر للتصحيح الاقتصادي انتهى العمل به في شهر حزيران من عام 2004.

وقد كان من أهم النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة (1999-2005) تحول العجز في ميزان المدفوعات إلى وفر – باستثناء عام 2001- بلغ نحو 699.6 مليون دينار في عام 2003، إلا أن الوفر تحول إلى عجز في عامي 2004 و 2005، حيث بلغ العجز 28.3 مليون دينار و 87.9 مليون دينار على التوالي، وارتفع العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ليصل في عام 2005 إلى 5.7%، كما انخفض كل من الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى 56.1% في نهاية عام 2005، ومعدل خدمة الدين إلى 4.7%. فضلا عن ذلك، فقد وصلت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2005 إلى نحو 3373.8 مليون دينار. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد وصل معدل نموه في عام 2005 إلى 7.7 أما خلال الفترة (1999-2005) فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتوسط بنسبة 5%، بالإضافة إلى ذلك، فقد واصل المستوى العام للأسعار ارتفاعه، إذ بلغ معدل التضخم في عام 2005 نحو 3.5%، أما معدل البطالة فلا يزال مرتفعا وقد بلغ في عام 2005 نحو 14.8% (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وفي بداية دراستنا لقروض الأردن الخارجية، لا بد لنا من تحديد الإطار الذي من خلاله ستتم دراسة الموضوع.

2-3 القروض الأجنبية:

إن نتائج أزمة المديونية الخارجية من أكبر المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في أواخر الثمانينات، والتي ترتب عليها توقف الأردن تماما عن الوفاء بالتزاماته الخارجية، وعلى اثر ذلك لجأ الأردن إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل حل المشاكل

التـــي عانى منها الاقتصاد الأردني في تلك الفترة، وعلى ضوء ذلك اتبع الأردن عدة برامج من أجل التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من عام 1989–2004.

في البداية لا بد لنا من تحديد الإطار الذي سيتم من خلاله دراسة المديونية الخارجية:

أولا: أسلوب التحليل، سيتم التركيز في هذا الفصل على أسلوب التحليل الوصفي.

ثانـــيا: يتـــضمن تحليل قروض الأردن الخارجية الحكومية والمكفولة من الحكومة، ولا يشمل التحليل الأنواع التالية من القروض.

1) القـــروض العـــسكرية: وهي القروض التي تحصل عليها القوات المسلحة مقابل شـــراء الأسلحة والتجهيزات أو غيرها من المعدات والخدمات. وتم استثناءها من التحليل لاختلاف شروطها عن غيرها من القروض، علاوة على ذلك، عدم توفر المعلومات الكاملة عن حجم هذه القروض وحركتها السنوية.

2) قروض النفط: وهي المبالغ التي تلتزم الحكومة بدفعها مقابل النفط الخام المستورد وتم استثناءها لنفس الأسباب السابقة.

3) قروض القطاع الخاص غير المكفولة من قبل الحكومة: حجم هذه القروض ضئيل جدا ولعدم توفر البيانات عنها.

3-2-1 القروض المتعاقد عليها

يـــبن الجـــدول رقم (3-1)، تطور حجم القروض الخارجية المتعاقد عليه خلال الفترة (1976-2005)، حيث يتضح أن هناك تذبذب في حجم القروض الخارجية، إذ بلغت عام 1976 (64.6) ملـــيون دينار لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 1995 (561.1) مليون دينار، إلى أن

بدأت بالتراجع حتى نهاية الفترة حيث بلغت عام 2005 (224) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (22.3%).

جدول رقم (3-1): القروض المتعاقد عليها خلال الفترة (1976-2005) مليون دينار

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1976	64.6	1986	215.4	1996	468.2
1977	161.6	1987	191.9	1997	431.2
1978	126.6	1988	309.5	1998	386.7
1979	87.6	1989	495.8	1999	375.2
1980	216.5	1990	419.8	2000	254.5
1981	203.4	1991	380	2001	236
1982	85.1	1992	68.6	2002	172.8
1983	110	1993	212	2003	258
1984	229.2	1994	512.9	2004	133.1
1985	181.6	1995	561.1	2005	224
معدل النمو	22.3				

المصدر:
السنوات (1975-1995)، حسن ناصر حسن. (1997). فجوة النمو ورأس المال المحلي: حالة الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
السنوات (1996-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد أعوام (1996-2005).

3-2-2 القروض المسحوبة

يبـــين الجدول (3-2)، تطور حجم القروض الخارجية المسحوبة خلال الفترة (1976-2005)، حـــيث يـــبن الجـــدول أن القروض المسحوبة قد ارتفعت من (29.7)مليون دينار عام 1976 إلى (180.5) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (17.9%).

جدول رقم (3-2): القروض المسحوبة خلال الفترة (1976-2005) مليون دينار

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1976	29.7	1986	161.4	1996	449.1
1977	71.2	1987	116.3	1997	372.4
1978	66.1	1988	231.1	1998	264.5
1979	73.7	1989	350.7	1999	314.3
1980	88	1990	373.7	2000	135.4
1981	161.5	1991	371.1	2001	283.6
1982	130.8	1992	305.7	2002	301.5
1983	161.1	1993	118.2	2003	125.9
1984	155.7	1994	250.1	2004	122.6
1985	217.1	1995	444.4	2005	180.5
معدل النمو	17.9				

المصدر:
السنوات (1975-1995)، حسن ناصر حسن. (1997). فجوة النمو ورأس المال المحلي حالة الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
السنوات (1996-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد أعوام (1996-2005).

3-2-3 إجمالي رصيد المديونية حسب النوع

يبين الجدول (3-3)، إجمالي رصيد المديونية الخارجية حسب نوع القروض خلال الفترة (1990-2005)، ويتضح من الجدول أن القروض طويلة الأجل تشكل أكبر قيمة من إجمالي رصيد المديونية الخارجي ، حيث بلغت نسبتها من إجمالي رصيد المديونية الخارجية (88.9%) عام 1990 وارتفعت هذه النسبة لتبلغ (97.2%) عام 2005، وهذا يدل على توجه الحكومة نحو القروض طويلة الأجل، والتقليل من القروض قصيرة الأجل حيث اختفت القروض قصيرة الأجل منذ عام 1992.

جدول رقم (3-3): إجمالي رصيد المديونية الخارجية حسب النوع خلال الفترة (1990-2005) مليون دينار

السنة	قروض طويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	السندات	عقود التأجير	سندات بريدي المضمونة	المجموع
1990	4503.4	26.6	169.9	364.4	0	5064.3
1991	4500.1	11	163.6	284	0	4958.7
1992	4178.1	0	152.6	246.8	0	4577.5
1993	3752.7	0	174.6	302.3	0	4229.6
1994	4004.7	0	127.3	206.8	381.7	4720.5
1995	4150	0	141.9	174	445.9	4911.8
1996	4404.3	0	158.6	160	441.4	5164.3
1997	4276.1	0	175.2	129.3	417.5	4998.1
1998	4698.8	0	193.8	117.2	323.9	5333.7
1999	4868.2	0	214.5	103.5	323.9	5510.1
2000	4669	0	37.4	88.3	248.8	5043.5
2001	4634.9	0	36.5	71.4	227	4969.8
2002	5032.8	0	35.6	55.1	227	5350.5
2003	5310.5	0	34.5	46.8	0	5391.8
2004	5308.7	0	33.2	6.9	0	5348.8
2005	4917	0	134.8	4.9	0	5056.7

المصدر:

السنوات (1990-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.

السنوات (2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

4-2-3 إجمالي رصيد القروض الخارجية طويلة الأجل حسب المصدر

يبين الجدول (3-4)، إجمالي رصيد القروض الخارجية طويلة الأجل حسب مصدر هذه القروض خلال الفترة (1990-2005)، حيث يبين أن القروض المقدمة من البلدان الصناعية

تمثل أعلى قيمة، حيث بلغت نسبتها من إجمالي رصيد القروض الخارجية طويلة الأجل (49.8 %) عــام 1990 وارتفعــت هذه النسبة لتبلغ (61.3%) عام 2005، وتليها في المرتبة الثانية القــروض المقدمــة من مؤسسات إقليمية ودولية، فقد بلغت نسبتها (12.9%) عام 1990 لتبلغ (31.0%) عام 2005 من إجمالي القروض الخارجية طويلة الأجل. أما حجم القروض المقدمة مــن البلدان العربية فقد ارتفعت خلال الفترة بشكل طفيف، أما حجم القروض الخارجية المقدمة مــن قبل حكومات أخرى والمصارف والشركات الأجنبية، فقد اتجهت نحو الانخفاض في عام 2005، وخــصوصا القروض المقدمة من قبل المصارف والشركات الأجنبية، ويعزى ذلك إلى توجه الحكومة إلى التقليل من الاقتراض من مصادر خاصة.

جدول رقم (3-4): إجمالي رصيد القروض الخارجية طويلة الأجل حسب المصدر(1990-2005) مليون دينار

السنة	حكومات عربية	البلدان الصناعية	حكومات أخرى	مصارف وشركات أجنبية	مؤسسات إقليمية ودولية	المجموع
1990	281.3	2243.4	400.7	996.5	581.5	4503.4
1991	284.5	2277.9	415.5	928.9	593.3	4500.1
1992	278.2	2451.2	70.6	800.5	577.6	4178.1
1993	281	2640.4	31.4	183.4	616.5	3752.7
1994	249.6	2839.3	24.4	157.1	734.3	4004.7
1995	253.6	2784.3	26	135.3	950.8	4150
1996	251.9	2813.3	26.2	102.9	1210	4404.3
1997	251	2639.6	23.1	73.4	1289	4276.1
1998	251.6	2867.6	23.4	49.6	1506.6	4698.8
1999	217.9	2938	23.6	42.5	1646.2	4868.2
2000	216.9	2791.7	27.9	35.5	1597	4669
2001	265.6	2669.9	27.9	28.4	1643.1	4634.9
2002	265.7	2925.1	31.3	24.9	1785.8	5032.8
2003	290.6	3228.8	31.1	17.8	1742.2	5310.5
2004	305.1	3342.7	31.6	10.1	1619.2	5308.7
2005	339.5	3013.1	36.8	1.9	1525.7	4917

المصدر:
السنوات (1990-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.
السنوات (2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

3-2-5 مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1976-2005)

في هذا الجزء من الفصل سوف نستعرض أهم مؤشرات المديونية الخارجية التي تمثل مؤشرات القدرة النسبية للاقتصاد الوطني وعلى الوفاء بالتزاماته الخارجية الناتجة عن الاقتراض الخارجي ومن هذه المؤشرات:

1- نسبة إجمالي رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- نسبة إجمالي رصيد الدين الخارجي إلى إجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

3- نسبة الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى إجمالي رصيد الدين الخارجي.

وتبين هذه المؤشرات قدرة البلد على الوفاء بدفع التزاماتها تجاه القروض الخارجية، حيث يمثل المؤشر الأول والثاني القدرة الحقيقية على خدمة الدين، بينما يعد المؤشر الثالث معيارا للسيولة (الرفاعي، 1998).

3-2-5-1 مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1976-1988)

وباستعراض أهم مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1976-1988)، نلاحظ أن الدين الخارجي ارتفع من 132.6 مليون دينار عام 1976 إلى 3836.9 مليون دينار عام 1988، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، فقد ارتفعت من 23.4% عام 1976 إلى 163.3% عام 1988، وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من 72.2% عام 1976 إلى 375.9% عام 1988، وانخفضت نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 113.9% عام 1976 إلى 4% عام 1988، وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي من 70.3 مليون دينار عام 1976 إلى 1267.6 دينار عام 1988 (جدول رقم (3-5)).

أما خدمة الدين فارتفعت من 8.3 مليون دينار عام 1976 إلى 478.4 مليون دينار عام 1988، وارتفعـت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجـارية من 1.5% عـام 1976 إلى 20.4% عام 1988، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 4.5% عـام 1976 إلى 46.9% عام 1988، وارتفعت نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى خدمة الدين من 18.2 ضعف عام 1976 إلى 0.3% عام 1988. مما سبق نلاحظ أن الدين الخارجي وخدمـة الدين قد ارتفعت بشكل كبير جدا مما شكّل عبء كبيرا على الاقتصاد الوطني (جدول رقم (3-6)).

أما في عام 1989 فقد قفزت الأسعار قفزة عنيفة، وارتفع مؤشر تكاليف المعيشة عما كـان علـيه في العام السابق بنسبة 25.7%، وبسبب وجود عجز كبير في الموازنة العامة، وصعوبات في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتراجع سعر الصرف بنسبة 50% بالأرقام الحقيقية، ومع نضوب احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود إدارة فاعلة للدين العام في الأردن مع الأزمـة الاقتـصادية التي واجهها الأردن في عام 1989، والتي لم يعد بالإمكان تحملها إلا بالـبدء ببرنامج إصلاح اقتصادي شامل بدعم صندوق النقد الدولي، مما دعا إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادية التي نادى بها صندوق النقد الدولي.

علـيه قامت الحكومة في مواجهة أزمة طاحنة للاقتصاد الكلي في عام 1989 باستحداث مجمـوعة مـن التدابيـر التصحيحية كجزء من برنامج تكييف اقتصادي طويل المدى، كان مدعـوما بترتيب احتياطي من صندوق النقد الدولي، وقروض تكييف التجارة والصناعة من البـنك الدولـي، كـشرط للحصول على قروض وتسهيلات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم من الدائنين.

حـيث أن بـدايات التعامل بين الأردن وصندوق النقد الدولي في مجال الاقتراض أو شراء العملات تعود إلى عام 1983، حيث قام الأردن بسحب 16.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصـة مـن الـشريحة الاحتياطية، ثم في بداية عام 1984 لجأ الأردن إلى استخدام التسهيل التعويـضي فاشترى ما يعادل 57.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتم إعادة شراء (سداد) هذا الأخير كاملا (صيام، 1996).

أمـا فـي نهايـة عام 1989 سمح للأردن عقب اتفاقه على برنامج تكييف هيكلي مع الصندوق والبنك الدوليين في أبريل 1989 بالحصول على 40 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ضـمن تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ للصندوق فقد منح الأردن التسهيل الأخير تعويضا للدخل الضائع من عوائد الصادرات وحوالات العاملين خلال عام 1988، كما حصل الأردن في إطـار البـرنامج ذاته على ترتيبات مساندة لمدة 18 شهرا بمبلغ 60 مليون وحدة حقوق سحب خاصـة تغطـي الفتـرة من منتصف الثمانينات وحتى نهاية 1990، ولكن أزمة 1990 وتأثر الأردن بهـا، لـم تمكنه من استمرار السحب من حقوق السحب الخاصة ضمن جهود الإصلاح الاقتـصادي التـي التزم بها الأردن (صيام، 1966)، وحصل الأردن على أول جدولات ديونه المـستحقة لـدى نـادي باريس في عام 1989 تبعتها جدولة ثانية عام 1992، وشرع الأردن بالتـزامن مـع عمليات جدولة الديون وما وفرته من تأجيل مواعيد السداد لآجال طويلة، وفي مفاوضة دائنيه لشطب أجزاء من مديونيته أو إعادة شرائها،وضعت الحكومة على أولوية أهدافها الـتخلص من الدين التجاري والقروض ذات الفائدة العالية والآجال الطويلة، فقامت بشراء جزء كبير من القروض التجارية بخصومات عالية، ودخلت مفاوضات مع المقرضين التجاريين عبر نـادي لندن لتتوصل في أواخر عام 1993 إلى استبدال هذا الدين بسندات طويلة الأجل ضمن خطة بريدي التي ظهرت لحل مشكلة ديون الدول النامية للبنوك التجارية، ثم قامت بشراء كامل

ديـــن الاتحاد السوفيتي السابق 1992، وحصلت على عمليات شطب ديون المملكة المتحدة عام 1994 والولايات المتحدة (1994-1997)، وتابعت الجدولة مع نادي باريس (1994-2002) واعتبــرت اتفاقية عام 2002 الأفضل من حيث القيمة والشروط التفضيلية التي تميزت بها عن ســـابقاتها لتغطيـــتها فترة تمتد لأكثر من ثلاث سنوات بعد انتهاء برنامج التصحيح مع صندوق الـــنقد الدولـــي، ووافـــق الأردن علـــى اعتبارها اتفاقية مخرج مع دول النادي، وقامت الدول الـــصناعية بمبادلات دين عديدة أسهمت في خفض جانب كبير من رصيد المديونية، كما قامت بشراء سندات بريدي على عدة مراحل، كان آخرها في عام 2003 بهدف التخلص من فوائدها العالـــية وتخفيـــضا لرصـــيد المديونـــية الخارجية (وزارة المالية، مديرية الدين، نشرة ربعيه، 2005).

ومن أهداف برامج التصحيح الاقتصادي تخفيض نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلـــي الإجمالي الحقيقي من 157.8% عام 1989 إلى 69.8% عام 2005، وتخفيض خدمة الدين المستحقة كنسبة من صادرات السلع 146.9% عام 1988 إلى 16.4% عام 2005.

3-2-5-2 مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1989-2005)

تعتبـــر هذه الفترة فترة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها الأردن بالتعاون مع صندوق الـــنقد الدولي، والتي قام الأردن خلالها بعدة إجراءات أثرت على حجم الدين الخارجي ومعدل خدمة الدين الخارجي، لذلك سوف تقسيم هذه الفترة حسب الفترات التي اتبع فيها الأردن برامج التـــصحيح الاقتصادي، من أجل استعرض أهم مؤشرات الدين الخارجي خلال هذه الفترة التي تعكس التغيرات التي حدثت على الدين الخارجي.

لقد انخفض حجم الدين الخارجي خلال الفترة (1989-1992)، من 5409.4 مليون دينار عام 1989 إلى 4577.6 مليون دينار عام 1992، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 223% عام 1989 إلى 126.8% عام 1992، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من 397.9% عام 1989 إلى 251.5% عام 1992، وارتفعت نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 4.8% عام 1989 إلى 20.1 عام 1992، وانخفض نصيب الفرد من الدين الخارجي من 1720.5 دينار عام 1989 إلى 1190.8 دينار عام 1992.

أما خدمة الدين فقد ارتفعت من 350.7 مليون دينار عام 1989 إلى 599.9 مليون دينار عام 1992، وانخفضت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 14.5% عام 1992 إلى 16.6% عام 1992، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 25.8% عام 1989 إلى 33% عام 1992، وارتفعت الاحتياطيات الرسمية من 70% عام 1989 إلى 150% عام 1992.

أما خلال الفترة (1993-1997)، فقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي من 4229.6 مليون دينار عام 1993 إلى 4998.1 مليون دينار عام 1997، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 108.9% عام 1993 إلى 97.3% عام 1997، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من 215.6% عام 1993 إلى 197.3 % عام 1997، وارتفعت الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 9.8% عام 1993 إلى 24% عام 1997، وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي من 1059.3 دينار عام 1993 إلى 1109.2 دينار عام 1997، وانخفضت خدمة الدين من 495.7 مليون دينار عام 1993 إلى 374.4 مليون دينار عام 1997، وانخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي

الإجمالـــي بأسعار السوق الجارية من 12.8% عام 1993 إلى 7.3% عام 1997، وانخفضت خدمـــة الـــدين الخارجـــي إلـــى الصادرات من 25.3% عام 1993 إلى 14.8% عام 1997، وارتفعـــت الاحتياطـــيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 80% عام 1993 إلى 320% عام 1997.

أما خلال الفترة (1998–2005)، انخفض إجمالي الدين الخارجي من 5333.7 مليون ديـــنار عام 1998 إلى 5056.7 مليون دينار عام 2005، وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الـــناتج المحلـــي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 95.1% عام 1998 إلى 56.1% عـــام 2005، وانخفـــضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من 212% عام 1998 إلى 108% عـــام 2005، وارتفعت نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 15.5% عام 1998 إلـــى 66.7% عام 2005، وانخفض نصيب الفرد من الدين الخارجي من 1153.7 دينار عام 1998 إلى 923.9 دينار عام 2005، وارتفعت خدمة الدين من 361.4 مليون دينار عام 1998 إلـــى 421.9 مليون دينار عام 2005، وانخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالـــي بأســـعار السوق الجارية من 6.4% عام 1998 إلى 4.4% عام 2005، وانخفضت نسبة خدمة الخارجي إلى الصادرات من 14.4% عام 1998 إلى 9.1% عام 2005، وارتفعت نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي من 230% عام 1998 إلى 800% عام 2005 (جدول رقم (3–5) و (3–6)).

جدول رقم (3-5): مؤشرات الدين الخارجي الرئيسة — مليون دينار

السنة	إجمالي الدين الخارجي (1)	معدل نمو الدين الخارجي (2)	الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)	الدين الخارجي إلى الصادرات (4)	الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي (5)	نصيب الفرد من الدين الخارجي (6)
1976	132.6	22.8	23.4	72.2	113.9	70.3
1977	194.3	46.5	28.1	85.0	101.7	98.9
1978	244.4	25.8	30.7	91.8	104.1	119.3
1979	306.3	25.3	31.2	89.8	109.6	143.6
1980	409	33.5	35.1	86.9	83.6	183.2
1981	553.9	35.4	38.2	87.6	63.9	238.9
1982	684.3	23.5	41.5	102.1	42.6	284.1
1983	837.8	22.4	46.9	131.0	38.8	334.9
1984	989.3	18.1	51.8	132.6	31.5	380.6
1985	1097.9	11.0	55.7	140.5	27.4	406.6
1986	1167	6.3	52.1	184.0	27.7	416.0
1987	1216	4.2	53.2	160.8	26.5	417.3
1988	3836.9	215.5	163.3	375.9	4.0	1267.6
1989	5409.4	41.0	223.0	397.9	4.8	1720.5
1990	5064.3	-6.4	183.4	306.5	6.0	1460.3
1991	4958.7	-2.1	167.6	292.1	17.7	1339.8
1992	4577.6	-7.7	126.8	251.5	20.1	1190.8
1993	4229.6	-7.6	108.9	215.6	9.8	1059.3
1994	4270.5	1.0	98.0	204.0	7.1	1031.8
1995	4911.8	15.0	104.2	201.4	6.2	1151.9
1996	5164.3	5.1	105.1	198.8	9.6	1178.3
1997	4998.1	-3.2	97.3	197.3	24.0	1109.2
1998	5333.7	6.7	95.1	212.0	15.5	1153.7
1999	5510.1	3.3	95.4	219.9	25.6	1163.0
2000	5043.5	-8.5	84.1	201.2	38.8	1038.4
2001	4969.8	-1.5	78.1	185.6	36.8	998.4
2002	5350.4	7.7	78.8	176.2	46.3	1049.5
2003	5391.8	0.8	74.6	165.0	62.3	1030.9
2004	5348.8	-0.8	66.2	127.0	63.9	999.8
2005	5056.7	-5.5	56.1	108.6	66.7	923.9

المصدر: (1) السنوات (1976-1988)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية فصلية (1964-1988)،عدد خاص، 1989.

السنوات (1990-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.

السنوات (2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

• الأعمدة (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، تم احتسابها من قبل الباحث.

جدول رقم (6-3): مؤشرات خدمة الدين الخارجي

مليون دينار

السنة	خدمة الدين الخارجي على الأساس النقدي (1)	معدل نمو خدمة الدين الخارجي (2)	خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)	خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات (4)	الاحتياطات الرسمية إلى الدين الخارجي (5)
1976	8.3		1.5	4.5	18.2
1977	11.6	39.8	1.7	5.1	17.0
1978	19.2	65.5	2.4	7.2	13.3
1979	28.2	46.9	2.9	8.3	11.9
1980	41.3	46.5	3.5	8.8	8.3
1981	76.3	84.7	5.3	12.1	4.6
1982	81.3	6.6	4.9	12.1	3.6
1983	80.4	-1.1	4.5	12.6	4.0
1984	92.7	15.3	4.9	12.4	3.4
1985	120.4	29.9	6.1	15.4	2.5
1986	139.6	15.9	6.2	22.0	2.3
1987	249.7	78.9	10.9	33.0	1.3
1988	478.4	91.6	20.4	46.9	0.3
1989	350.7	-26.7	14.5	25.8	0.7
1990	314.7	-10.3	11.4	19.0	1.0
1991	469.9	49.3	15.9	27.7	1.9
1992	599.9	27.7	16.6	33.0	1.5
1993	495.7	-17.4	12.8	25.3	0.8
1994	350	-29.4	8.0	16.7	0.9
1995	332.8	-4.9	7.1	13.6	0.9
1996	407.5	22.4	8.3	15.7	1.2
1997	374.4	-8.1	7.3	14.8	3.2
1998	361.4	-3.5	6.4	14.4	2.3
1999	354	-2.0	6.1	14.1	4.0
2000	453.4	28.1	7.6	18.1	4.3
2001	426.8	-5.9	6.7	15.9	4.3
2002	412.4	-3.4	6.1	13.6	6.0
2003	749.2	81.7	10.4	22.9	4.5
2004	492.4	-34.3	6.1	11.7	6.9
2005	421.9	-14.3	4.7	9.1	8.0

المصدر: (1) البنك المركزي الأردني، القرير السنوي، أعداد (1976-2005).

الأعمدة (2)، (3)، (4)، (5)، تم احتسابها من قبل الباحث.

3-2-6 الوسائل التي اتبعها الأردن لخفض الدين الخارجي

أولا: اتفاقيات نادي باريس لاعادة الجدولة

تم إعادة جدولة للدين الرسمي مع نادي باريس من خلال ستة اتفاقيات والتي بلغت في مجمـــوعها مـــا يقـــارب خمسة مليارات دولار بين أصل الدين والفوائد، ويبين الجدول (3-7) عمليات إعادة الجدولة مع نادي باريس:

جدول رقم (3-7): عمليات إعادة الجدولة مع نادي باريس مليون دولار

تاريخ الاتفاقية	حجم الاتفاقية	الأقساط	الفوائد	فترة التغطية
1989/7/19	647.3	563.6	83.7	1990/12-1989/7
1992/2/28	946.1	700.8	245.3	1994/2-1992/1
1994/6/28	1077.7	743.3	333.9	1997/5-1994/7
1997/5/23	390.6	242.6	148	1999/2-1997/6
1999/5/2	714.3	367.1	347.2	2002/4-1999/4
2002/7/10	1237.4	700.9	536.5	2007/12-2005/7

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرة ربعيه، 2005.

ثانيا: إعادة شراء الديون

تقوم الدولة المدينة في هذا النوع من العمليات بإعادة شراء ديونها (Debt Buyback) نقدا وبسعر خصم معين وذلك أما بمساعدة وكالات المساعدة وإما نتيجة لزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي في ضوء ارتفاع أسعار بعض صادراتها. واستفاد الأردن من أسعار خصم تتراوح بين 55% و 82% من القيمة الاسمية للدين، والجدول (3-8) يبين اتفاقيات شراء الديون بين الأردن مع الدول الدائنة.

جدول (3-8): اتفاقيات شراء الديون

مليون دولار

	تاريخ التوقيع	المبلغ	متوسط سعر الشراء	المبلغ المسدد
الدين التجاري	1993/12/31	497.49	%45.14	224.55
الدين الروسي	1992/10/13	800.00	%17.50	140.00
الدين البرازيلي	1993/10/28	43.80	%47.87	20.97
المجموع		1341.29		385.52

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرة ربعيه، 2005.

ثالثا: اتفاقيات شطب الديون

يبين الجدول (3-9) اتفاقيات شطب الديون التي قام بها الأردن مع الدول الدائنة.

جدول رقم (3-9): اتفاقيات شطب الديون

مليون دولار

الدولة	تاريخ التوقيع	المبلغ
الولايات المتحدة	1994/09/29 1997/09/25 1997/09/25	220.00 417.00 63.40
المملكة المتحدة	1994/12/11	72.19
المجموع		772.59

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدين، نشرة ربعيه، 2005.

رابعا: مبادلة الدين

وهـــي أداة تولد خصومات تتراوح ما بين 47% و73% من قيمة الاسمية للدين والباقي مـــن قيمة الدين يتم استخدامه في تمويل مشاريع داخل البلد، ولهذه الأداة عدة أشكال نوردها في الجدول (3-10).

جدول (3-10): اتفاقيات مبادلة الدين   مليون دولار

	تاريخ التوقيع	سعر الخصم	المبلغ
مقابل مشاريع تنموية			**358.62**
فرنسا	1994	-	4.62
فرنسا	1999	-	18.46
ألمانيا	1995	%50	18.27
ألمانيا	1995	%50	30.96
ألمانيا	1998	%50	24.77
ألمانيا	1999	%50	30.99
ألمانيا	2000	%50	59.57
ألمانيا	2001	%50	15.42
ألمانيا	2003	%50	42.39
إيطاليا	2000	-	42.72
إيطاليا	2000	-	32.80
إسبانيا	2001	%50	10.00
سويسرا	1993	%73	27.65
مقابل مشاريع استثمارية			**310.72**
فرنسا	1996	%47	9.83
فرنسا	1999	%47	69.24
فرنسا	2002	%38	46.16
إسبانيا	2000	%50	12.00
بريطانيا	2001	%40	173.49
مقابل عملة محلية			**12.16**
السويد	1997	%50	10.96
السويد	1999	%50	1.20
مقابل صادرات			**4.50**
فنلندا	1997	%40	4.50
المجموع			**686.00**

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرة ربعيه، 2005.

ويلاحظ من الجدول السابق، أن مبادلة الديون مقابل مشاريع تنموية احتلت المرتبة الأولى من حيث الحجم، وكانت ألمانيا أكثر الدول التي بادلت ديونها بمشاريع استثمارية. أما مبادلة الديون مقابل مشاريع استثمارية فكانت في المرتبة الثانية، وكانت فرنسا من أكثر الدول التي بادلت ديونها بمشاريع استثمارية.

3-2-7 أعباء القروض الخارجية المتوقعة

تبين نشرة وزارة المالية لعام 2005 أن أعباء القروض الخارجية المتوقعة خلال الفترة (2006-2018) ستبلغ ما قيمته 346.7 مليون دينار منها 301.36 كأقساط (86.9%) والفوائد 45.35 مليون دينار 13.1% في نهاية عام 2018.

ومن المتوقع أن تصل خدمة الدين إلى 562.97 مليون دينار عام 2006 حيث ستبلغ الأقساط 375.07 مليون دينار بمعدل نمو نسبته 66.6%، أما الفوائد فستبلغ 187.9 أي ما نسبته 33.4%. كما تبين نشرة وزارة المالية السابقة، أن أعباء القروض الخارجية (الفوائد) سوف تستمر في الانخفاض حتى تصل أدنى مستوى لها عام 2018 (45.35) مليون دينار بمعدل متراجع75.9% عما هو متوقع لعام 2006. أما الأقساط فهي في حالة تذبذب مستمر حيث تصل إلى أعلى مستوى لها عام 2012 و2013 بما يقارب 420.3 و423.4 مليون دينار على التوالي (جدول رقم (3-11)).

وذلك ينعكس على إجمالي خدمة الدين الخارجي حيث لا يوجد مسار معين سواء بزيادة أو نقصان، ويعود كل ذلك إلى أنواع القروض والشروط المتعاقد عليها خلال الفترات السابقة أو متوقع توقيعها.

(1) القروض التي تم التعاقد عليها، حيث تشكّل القروض المتعاقد عليها قبل عام 2006 والتي يـزيد عمـرها المتبقي عن عشرة سنوات ما نسبته 30% من إجمالي القروض المتعاقد عليها وما نسبته 34.5% من القروض التي عمرها المتبقي (5–10) سنوات. إن ما يزيد عـن 64.5% من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها قبل 2006 ستؤثر بشكل كبير على الأقساط التي ستدفع على مدار الفترة (2006–2018).

(2) في حين أن نسبة كبيرة من أسعار الفائدة للقروض التي التعاقد عليها قبل 2006 متغيرة، وحوالي 54.4% بأسعار ثابتة تشكّل 20.6% منها بفائدة 2% وتليها أسعار فائدة (2–4%) مشكّلة 16.3% من مجمل أنواع الفوائد.

جدول رقم (3-11): خدمة الدين المتوقعة للفترة (2006-2018) مليون دينار

خدمة الدين الخارجي المتوقعة 2006-2018			
السنة	خدمة الدين	أقساط	فوائد
2006	562.97	375.07	187.9
2007	558.63	373.81	184.81
2008	508.17	329.44	178.73
2009	528.79	359.93	168.86
2010	540.56	384.48	156.08
2011	551.22	409.52	141.7
2012	546.63	420.27	126.36
2013	532.97	423.38	109.58
2014	452.41	358.83	93.57
2015	432.58	352.18	80.4
2016	382.96	315.68	67.28
2017	353.33	297.31	56.02
2018	346.71	301.36	45.35

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرة ربعيه، 2005.

3-3 المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي

يــتطلب تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي الارتقاء بمستوى المعيشة، والقيام بإنشاء وتنفيذ العديد من المشروعات الإنتاجية. ويقتضي ذلك بطبيعة الحال توفر قدر كبير من رؤوس الأموال للنهوض بهذه المشروعات وهو ما يعرف بالتكويـــــــــن الرأسمـــالي (Capital Formation)، وتــشكل عملية التكوين الرأسمالي محورا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يبدأ التكوين الرأسمالي بادخار المجتمع جزءا من الدخل ثم يجري بعد ذلك تعبئة هذه المدخرات وتوجـــيهها لزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق الاستثمار من أجل خلق أصول إنتاجية جديدة أو التوسعة في حجم الأصول القائمة.

وتتمـــثل المــسؤولية الاقتــصادية الرئيــسية التي تواجه الدول في زيادة حجم التكوين الرأسمالي، ويمكن أن يتم ذلك بالاستثمار الحكومي المباشر، وتشجيع الاستثمار الخاص وتوحيد الجهود الحكومية والجهود الخاصة.

وتقتضي زيادة معدل الاستثمار، بالضرورة، زيادة معدل الادخار، ومن هنا تبدو أهمية الــتمويل عـــن طـــريق المدخرات الاختيارية أو الإجبارية لتحقيق طموحات التنمية الاقتصادية وأهـــدافها. وتجـــدر الإشـــارة هـــنا إلى أنه يجب التركيز على الموارد المحلية لتحقيق التنمية الاقتــصادية بقـــدر الإمكـــان، فـــلا تستطيع أي دولة أن تعتمد بشكل كامل على تمويل الموارد الأجنبية فقط، فتدفق الموارد الأجنبية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا، وكما أنه يخضع بصفة عامة، للاعتبارات السياسية والى الأعباء التي تشكّل ضغطا على الاقتصاد الوطني.

والأردن شأنه شأن غيره من البلدان النامية يعجز المستوى الحالي للمدخرات المحلية فيه عـــن تمويل المستوى الملائم للاستثمار اللازم لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا الأمر يستلزم

تدعـــيم المدخرات المحلية برؤوس الأموال الأجنبية لإتاحة الفرصة لتحقيق فرصة أعلى لتكوين رأس المال الذي يتيح الانطلاق بعملية التنمية الاقتصادية السريعة.

مـــن هـــنا فان عملية اللجوء إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية في الأردن ضرورة ليـــست فقـــط لعـــدم كفاية المصادر المحلية، ولكن أيضا لتعزيز النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مـــستلزمات الإنتاج وجميع ما يلزم لبرامج التنمية الاقتصادية. وتتنوع مصادر التمويل الخارجي للتنمـــية ينبع أساسا من الإنتاج المحلي مثل حصيلة الصادرات الوطنية من النقد الأجنبي، ودخل الـــسياحة مـــن العملات الأجنبية، وهناك مصادر تنبع أساسا من الخارج وهي التدفقات المالية الأجنبية على اختلاف أنواعها من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمساعدات الأجنبية.

وفـــي هـــذا الفصل سوف نتناول التطور التاريخي للمساعدات الأجنبية المقدمة للأردن وربطهـــا مع بعض المؤشرات الاقتصادية، وأهميتها النسبية كمصدر للعملات الأجنبية. وسوف نستخدم أسلوب التحليل الوصفي خلال الفترة (1976-2005) حيث سيتم تقسيم الفترة الكلية إلي فتـــرتين (1976-1988) و (1989-2005) وذلك لتوضيح العلاقة بين تبني برامج الإصلاح الاقتصادي من عام 1989 وذلك بالمقارنة بين الفترتين.

3-3-1 أسباب اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية

أولا: الأسباب الداخلية

إن مـــن أهـــم الأسباب الداخلية التي أدت إلى اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية عجز الموازنة العامة وعدم السيطرة عليه نتيجة الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية. ويعود الـــسبب فـــي ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي نتيجة تبني العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى زيادة أعباء الإنفاق العسكري

وقصور الإيرادات والمدخرات المحلية عن تمويل الجزء الكبير من المشاريع والبرامج الإنمائية.

ونتيجة للحروب التي خاضها الأردن في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعاني منها البلد، علاوة على المشكلات السكانية بعيدة المدى وتزامن ذلك مع شح في الموارد الاقتصادية، عظم من دور مصادر التمويل الخارجي في تمويل عجز الموازنة العامة في الأردن.

وشح الموارد المائية من أهم الأسباب التي أدت إلى تقليل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني الذي اتسم بعدم الاستقرار نتيجة تدني الإنتاجية، وتذبذب مواسم الأمطار وكميات الهطول. كما اضطرت الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي للقيام بوظائف وأنشطة اقتصادية أحجم القطاع الخاص عن القيام عنها.

ثانيا: الأسباب الخارجية

تتمثل في الظروف والأحداث السياسية الناجمة عن نكبة عام 1948 وحرب 1967 وما نتج عنهما من زيادة كبيرة في عدد السكان في الأردن مما شكّل ضغطا على الموارد الطبيعية والاقتصادية، وارتفاع وتأثر الإنفاق العسكري الذي أثر سلبا على المسيرة التنموية، وانخفاض أسعار البترول العالمية أدى إلى تدني شديد في تحويلات العاملين والتحويلات دون مقابل، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الأردني.

وأخيرا تسببّت تداعيات أحداث الخليج الثانية في حرمان الأردن من المساعدات الاقتصادية التي تقدمها كثير من الدول الخليجية، مما أضطر الأردن للبحث عن مصادر جديدة للاقتراض (الجومرد، 2000).

3-3-2 تطور المساعدات الأجنبية

فـيما يـتعلق بالفترة (1976-1981) استمرت المساعدات الأجنبية المقدمة إلى الأردن خـلال الفتـرة (1976-1981) بالتزايد، إذ ارتفعت من 66.2 مليون دينار لتصل إلى 206.3 مليون دينار، بمعدل نمو سنوي 29.2%.

أمـا خـلال الفترة (1982-1988) فقد شهدت المساعدات الأجنبية انخفاضا ملموسا إذ انخفـضت من 199.5 مليون دينار عام 1982 إلى 155.4 مليون دينار لعام 1988، باستثناء عـام 1985 حـيث شهد معدل نمو المساعدات مقارنة بعام 1984 ارتفاعا كبيرا (77%) حيث بلغت 187.8 مليون دينار.

كمـا شهدت المساعدات خلال الفترة (1989-1995) انخفاضا ظاهرا، حيث بلغت في عـام 1989 حوالي 261.7 مليون دينار، وانخفضت في عام 1995 لتصل إلى 182.8 مليون دينار. ويعود السبب في ارتفاع المساعدات في عام 1989 إلى تلقي الأردن مساعدات للخروج مـن الأزمـة الاقتـصادية التي عانى منها، أما باقي السنوات فقد تأثرت بأزمة الخليج الثانية، ومواقف الأردن اتجاه الدول العربية والأجنبية.

أما بالنسبة للفترة (1996-2005)، فقد شهدت المساعدات تذبذبا واضحا في مستوياتها، ففـي عام 1996 ارتفعت المساعدات بشكل ملحوظ ، حيث بلغ معدل نمو المساعدات 35.1% لتـصل إلى 247 مليون دينار. بينما تراجع معدل النمو في عام 1997 بنسبة 17% لتصل إلى 205 ملـيون ديـنار. ومـنذ عام 2000 بدأت المساعدات بالارتفاع إلى أن وصلت إلى أعلى معـدل نمـو لها في عام 2003 (90.5%) حيث بلغت المساعدات الأجنبية 937.4 مليون ديـنار، ويعود هذا الارتفاع الاستثنائي إلى تلقي الأردن مساعدات إضافية بسبب الآثار السلبية

التـــي انعكست على الأردن نتيجة الحرب على العراق. وبعد ذلك أخذت المساعدات بالانخفاض إلى أن وصلت في عام 2005 حوالي 500.3 مليون بانخفاض نسبته 38.3% عن عام 2004.

جدول رقم (3-12): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمساعدات الأجنبية مليون دينار

السنة	المساعدات الخارجية (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	معدل نمو المساعدات (3)	نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)
1976	66.2	567.3		11.7
1977	122.2	690.4	84.6	17.7
1978	81.7	795.4	-33.1	10.3
1979	210.3	982.5	157.4	21.4
1980	209.3	1164.8	-0.5	18.0
1981	206.3	1448.7	-1.4	14.2
1982	199.5	1649.9	-3.3	12.1
1983	197	1786.6	-1.3	11.0
1984	106.1	1909.7	-46.1	5.6
1985	187.8	1970.5	77.0	9.5
1986	143.7	2240.5	-23.5	6.4
1987	127.6	2286.7	-11.2	5.6
1988	155.4	2349.5	21.8	6.6
1989	261.7	2425.4	68.4	10.8
1990	164.3	2760.9	-37.2	6.0
1991	225.2	2958	37.1	7.6
1992	137.4	3610.6	-39.0	3.8
1993	163.3	3884.3	18.9	4.2
1994	175.5	4358.3	7.5	4.0
1995	182.8	4714.6	4.2	3.9
1996	247	4912.2	35.1	5.0
1997	205	5137.5	-17.0	4.0
1998	198.5	5609.9	-3.2	3.5
1999	240.2	5777.7	21.0	4.2
2000	249.4	5998.4	3.8	4.2
2001	433.4	6363.3	73.8	6.8
2002	491.9	6778.5	13.5	7.3
2003	937.4	7203.6	90.6	13.0
2004	811.3	8164	-13.5	9.9
2005	500.3	9118.1	-38.3	5.5

المصدر: العامود (2) السنوات (1976-2002)، دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن (1976-2002)، 2004.

للسنوات (2003-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2003-2005).

الأعمدة (3)، (4)، تم احتسابها من قبل الباحث.

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة المستخدمة، ابتداء بتعريف المتغيرات الدراسة مرورا بالأساليب القياسية المستخدمة لضمان مصداقية النتائج من خلال فحص استقرار البيانات وتقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

1-4 تعريف المتغيرات:

- النمو الاقتصادي: هو تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_t): هو القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتج خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، باستخدام عناصر الإنتاج المحلية.
- عنصر العمل (L_t): سوف تعتمد الدراسة على إجمالي عدد العامين.
- الاستثمار المحلي (I_t): وسوف يؤخذ التكوين الرأسمالي الصافي (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + التغير في المخزون – اهتلاك رأس المال الثابت).
- المديونية الخارجية ($Debt_t$): سوف يتم أخذ الرصيد القائم للمديونية الخارجية.
- خدمة الدين سوف يتم أخذ الأقساط والفوائد المترتبة على الدين الخارجي على الأساس النقدي، من اجل بيان أثر القروض الخارجية.
- المساعدات الخارجية سوف يتم أخذ إجمالي تدفق المساعدات في كل سنة.

4-2 النموذج القياسي:

إن النموذج القياسي المستخدم بالدراسة قد تم تصميمه بهدف استقصاء العلاقة بين المديونية والمساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي بالاستناد إلى دالة إنتاج يمكن كتابتها في الزمن t:

$$Y_t = F(K_t, L_t, Debt_t, Aid_t)..............................(1)$$

حيث أن Y تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، L و K، المدخلات من الأيدي العاملة ورأس المـــال، أما Debt و Aid فهي إجمالي رصيد المديونية الأجنبية والتدفق السنوي للمساعدات الأجنبية على التوالي في الزمن t.

وبافتراض أن المعادلة (1) دالة خطية بصيغة اللوغاريتم، فان كتابتها بهذه الصيغة وتفاضلها يعطينا محددات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (Y).

ولأن خدمـــة الدين، والمتمثلة بالأقساط والفوائد (DS) تحد من مقدرة الاقتصاد على النمو، فانـــه يمكـــن إضافتها إلى المعادلة السابقة. وبما أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المحيطة بالأردن تؤثـــر في الاقتصاد الأردني فانه سوف يتم التعبير عنها بالمتغير الوهمي (D) وإضافتها إلى المعادلة السابقة بحيث تصبح كالتالي.

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 k_t + \alpha_2 l_t + \alpha_3 debt_t + \alpha_4 ds_t + \alpha_5 aid_t + \alpha_6 d_t + e_t..(2)$$

حـــيث أن الأحـــرف الـــصغيرة للمتغيرات المستخدمة تعبر عن نسبة نمو المتغيرات. أما المعـــاملات المـــرافقة $\alpha 1$، α_2، α_3، α_4، α_5 فهـــي مرونات الإنتاج نسبة للعمالة (L)، ورأس المال المحلـــي (K)، المديونية الخارجية (Debt) والمساعدات الخارجية (Aid)، وخدمة الدين (DS) على التوالي. أما d و e_t فهي تمثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحد الخطأ على التوالي.

إن جميع المتغيرات السابقة مقاسه بالدينار الأردني وحولت إلى قيم حقيقية بالاعتماد على أسعار 1997 للفترة 1976-2005.

4-2-1 اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات باختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا. إن الكثيــر من السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الصفري (not integrated of order zero, I(0))، وهــذا مــا يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسب (invalid)، حيث يمكن الحصول على قيم (R^2, t, F) مرتفعة لكنها لا تعطي معنى قياسي.

لــذا يــتطلب الأمــر إجراء اختبار جذر الوحدة (The unit root test) لاختبار مدى اســتقرار أو ســكون السلــسلة. ويمكــن اســتخدام اختــبار ديكـــي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dicky-Fuller والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \lambda_i \Delta Y_{t-i} + e_t ....(3)$$

حــيث تعبــر Y عن متغيرات الدراسة في السنة t، و e_t حد الخطأ، وتشير ρ إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي والذي تم تحديدها حسب معيار (AIC) Akaike Information Criteria ومعيار (SC) Schwars Criteria.

إذا كانــت القــيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) اكبر من قيمة t الحرجة والمستخرجة من جدول (Mackinnon)، عندها يتم رفض الفرضية العدمية بعدم استقرار البيانات (H_O:α = 0) ، وقــبول الفــرض الــبديل والذي يعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صــفر. عــند ذلك لا مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى. أما إذا كانت غير ذلك فان طــريقة المــربعات الصغرى ستؤدي إلى نتائج منحازة. ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاســتقرار يعاد الاختبار بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا استقرت فان هذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الأولى وهكذا (Gujarati, 2003).

ويبـــين الجدول التالي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لفحص استقرار البيانات، حيث تـــشير النـــتائج إلـــى اســـتقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول، باستثناء متغير خدمة الدين الخارجي (DS) الذي أستقر عند المستوى .

جدول رقم (4 – 1) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	مستوى الثقة للاستقرار
Log(Y)	-2.66	-2.66	2	عند الفرق الأول* 1%
Log(K)	-3.63	-2.66	2	عند الفرق الأول* 1%
Log(L)	-1.98	-1.95	1	عند الفرق الأول* 5%
Log(Aid)	-2.97	-2.66	2	عند الفرق الأول* 1%
Log(Debt)	3.34-	-2.65	1	عند الفرق الأول* 1%
Log(DS)	3.7-	3.69-	2	عند المستوى** 1%

* مستقر دون الحد الثابت والمتجه الزمني.

** مستقر مع المقطع ودون المتجه الزمني.

بما أن خدمة الدين الخارجي (DS) مستقر عند المستوى، سوف يتم استثناءه من اختبار الـــتكامل المـــشترك. وسيتم إجراء تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS) من أجل التعرف على خدمة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي.

4-2-2 اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag-Length)

حـــيث أن حساسية الاختبارات السابقة كبير لفترات التباطؤ المعتمدة، ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني فقد تم الاعتماد على عدة معايير من أهمها: معيـــــار أكايك (Akaike Information Criterion) (AIC)، ومعـــيار شـــوارتز (SC) (Schwartz Information Criterion). ويعتمد هذان المعيارين بشكل أساسي على اختبـــــار يســـــمى (Likelihood Ratio Test)، حيث يخضع هذا الاختبار إلى توزيع كاي تربيع χ^2. وبعد ذلك يتم اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة التي تعطي أقل قيمة لهذين المعيارين.

جدول رقم (4-2): اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني

SC	AIC	عدد فترات التباطؤ الزمني
1.9	1.6	0
-4.7	-6.8	1
-4.4	-7.9	2
-6.4*	-11.9*	3

نلاحـــظ من خلال الجدول السابق أن أدنى عدد فترات التباطؤ الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذين المعيارين هي (3).

4-2-3 اختبار التكامل المشترك (Co integration Test)

أما إذا كانت البيانات غير مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى، فانه يمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك وعلاقة مستقرة في الأجل الطويل. وبشكل عام، إذا وُجد أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، فانه يمكننا التنبؤ بوجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل. ويعتمد اختـــبار الـــتكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود t أو اقل من متجهات التكامل المـــشترك، ولتحديد أي من هذه المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية، فانه سيتم استخدام الاختبارات التالية:

1) Trace Test:

$$\rho_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i)$$

2) Maximal Eigenvalue Test:

$$\rho_{max} = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$$

حيث T عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات و λ قيم أيجن العظمى المحسوبة.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (2)، باستثناء متغير خدمة الدين الخارجي الذي تم استثناءه من التحليل.

جدول رقم (4-3): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختبار Trase و Max

	Eigenvalue	Trace Statistics	1% C.V Trace	Max-Egen Statistics	1% C.V Max
None**	0.984	286.9	111.0	111.1	46.8
At Most1**	0.918	175.8	84.5	67.7	39.8
At Most2**	0.721	108.2	60.2	34.5	33.2
At Most3**	0.664	73.7	41.1	29.4	26.8
At Most4**	0.593	44.2	24.6	24.3	20.2
At Most5**	0.522	19.9	12.9	19.9	12.9

** تشير إلى رفض الفرضية عند 5% و 1%.

مع حد التقاطع ودون المتجه الزمني، فترة التباطؤ (2).

حسب معيار أكايك ومعيار شوارتز كانت فترة التباطؤ المناسبة هي (3)، ولكن بسبب صغر فترة الدراسة تم استخدام فترة التباطؤ (2).

يظهر جليا من نتائج اختبار Trace و Max وجود ستة متجهات للتكامل المشترك عند مستوى 1% و 5% ، وذلك عن طريق مقارنة القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين بالقيم الجدولية لكل اختبار، وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي هذا مؤشر على وجود تكامل مشترك. وتوضح المعادلة التالية طبيعة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

$$\mathbf{Log(GDP) = -7.5 + 0.36Log(K) - 0.07Log(L)}$$
$$\mathbf{(18.0) \qquad (-1.96)}$$
$$\mathbf{- 0.12Log(Aid) - 0.32Log(Debt) + 0.005D \;......(4)}$$
$$\mathbf{(-4.7) \qquad (-12.3) \qquad (-0.17)}$$

حـــيث تـــشير البيانات بين الأقواس إلى قيم (t) المحسوبة، تظهر النتائج العلاقة طويلة الأجـــل بـــين المتغيرات المستخدمة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لقد كانت هذه العلاقة موجـــبة لكل من رأس المال المحلي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسالبة للمتغيرات الأخرى.

4-2-4 نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model)

بـــناء على التحليل السابق يتضح وجود مؤشر على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراســـة أي أن هـــناك توازن في المدى الطويل، وبالطبع يمكن وجود عدم توازن في المدى القصير بين هذه المتغيرات، وبالتالي يمكننا استخدام حدود الخطأ للمعادلات السابقة لربط سلوك المتغيرات التابعة في المدى القصير بقيمها في المدى الطويل.

ومـــع وجـــود تكامـــل مـــشترك يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Engle and Granger,1987) لفحـــص وجـــود علاقة جرانجر السببية. إن تحديد نموذج تصحيح الخطأ للنموذج المراد فحصه يمكن كتابته كالتالي:

$$Y = \alpha_0 + \sum_{k=1}^{m} [\alpha_{1k} \Delta Y_{t-k} + \alpha_{2k} \Delta K_{t-k} + \alpha_{3k} \Delta L_{t-k} + \alpha_{4k} \Delta Debt_{t-k} + \alpha_{5k} \Delta Aid_{t-k} + \alpha_6 \Delta d_t]$$
$$+ \alpha_7 ECM_{t-1} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حـــيث أن Δ هي الفرق الأول و e_t حد الخطأ للمعادلة الأولى التي تخص Y في سلسلة معادلات تصحيح الخطأ. أما m فتعبّر عن فترة التباطؤ و EMC_{t-1} فتمثل صيغة تصحيح الخطأ مع تباطؤ لفترة زمنية واحدة، وهي مشتقة من علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات للتعبير عن الديناميكـــية التـــي يـــتم بها الرجوع إلى التوازن في الأجل الطويل. ويمكن التعبير عن نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الأخرى التي تخص المتغيرات المستقلة الظاهرة في المعادلة (5) كما فـــصلنا بالنـــسبة للناتج المحلي الإجمالي (Y)، ولكن بسبب تركيز اهتمامنا على أثر القروض

والمساعدات الأجنبية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (Y)، سوف يقتصر تحليلنا على الصيغة المحددة في المعادلة (5) فقط.

إن المعادلة (5) السابقة تبين سلوك المتغيرات في الأجل القصير وفي نفس الوقت العلاقة طويلة الأجل المتضمنة في حد تصحيح الخطأ (ECM). إن معنوية إحصائية (t) لحد تصحيح الخطأ تبين وجود علاقة سببية طويلة الأجل، بينما تبين معنوية إحصائية (F) التضامنية للمتغيرات المستقلة المتباطئة فتبين وجود علاقة سببية قصير الأجل. ويمكن استخراج قيمة إحصائية F التضامنية كالتالي:

$F_{r, n-k} = [(ESSr-ESSu)/r]/[ESSu/n-k]$

حيث تشير r إلى عدد القيود restrictions

sum of squares of residuals of restricted model :ESSr

sum of squares of residuals of unrestricted model :ESSu

أما (n-k) فهي درجات الحرية.

وإذا نظرنا إلى المعادلة (5)، فانه يوجد لكل متغير مسار واحد على الأقل للسببية: إما في الأجل القصير عن طريق معنوية إحصائية (F) للمتغيرات المستقلة المتباطئة، أو عن طريق معنوية إحصائية (t) لحد تصحيح الخطأ (ECM). فإذا كان حد تصحيح الخطأ (ECM) سالبا ومعنويا، فان ذلك يبين الميكانيكية التي يجري تصحيح أي اختلال في التوازن للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة. وحتى إذا كانت معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة غير معنوية إحصائيا، يمكن القول بوجود علاقة جرانجر السببية بين المتغيرات المدروسة طالما كان معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) معنويا من الناحية الأخصائية (Choudry,1995).

إن حجم معامل حد تصحيح الخطأ يقيس حجم التغير في المتغير التابع واللازم للرجوع إلي التوازن. مثلا، إذا كان α_7 في المعادلة (5) معنويا من الناحية الإحصائية وسالبا، فانه يمكن الاستنتاج أن الناتج المحلي الإجمالي (Y) يستجيب لحالات عدم التوازن في علاقته مع المتغيرات المستقلة في المعادلة.

جدول رقم (4-4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable Δlog (Y)

R^2 = 0.77, Adjusted R^2 = 0.54, F-statistic = 3.5

Independent Variable	Estimated Coefficient	Std. Error	t-statistic
ECM	−0.149	0.089	−1.67
Δlog (Y(-1))	0.887	0.269	
Δlog (Y(-2))	0.141	0.298	
Δlog (K(-1))	-0.113	0.042	
Δlog (K(-2))	-0.069	0.041	
Δlog (L(-1))	0.098	0.278	
Δlog (L(-2))	-0.118	0.274	
Δlog (Aid(-1))	0.037	0.038	
Δlog (Aid(-2))	0.042	0.035	
Δlog (Debt(-1))	-0.213	0.059	
Δlog (Debt(-2))	0.059	0.064	
Δ (D(-1))	0.009	0.044	
Δ (D(-2))	-0.0003	0.052	

بناءا على نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) فان معامل حد تصحيح الخطأ معنوي من الناحية الإحصائية، وذلك حسب اختبار (t) عند (10%)، وبالتالي فان المتغير التابع يحتاج إلى 15% من السنة القادمة حتى يعود إلى التوازن. وطالما أن حد تصحيح الخطأ ECM سالبا ومعنويا من الناحية الإحصائية فان ذلك يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4-2-5 طريقة المربعات الصغرى (OLS)

تم إجراء اختبار البيانات بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وذلك من أجل بيان أثر خدمـــة الـــدين الخارجـــي على الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تم استثناءه من تحليل التكامل المشترك بسبب استقراره عند المستوى. وسيتم استخدام المعادلة رقم (2) من أجل إجراء اختبار (OLS)، بإدخال جميع المتغيرات عند الفرق الأول، ماعدا خدمة الدين عند المستوى.

جدول رقم (4-5): نتائج اختبار (OLS)

R^2= 0.42, Adjusted R-squared= 0.31, F= 3.57, DW=1.49

t.Statistic	Std.Error	Coefficient	Variable
3.369	0.023	0.077	C
2.818	0.039	0.110	Δlog(K)
0.623	0.263	0.164	Δlog(L)
-0.119	0.048	-0.006	Δlog(Debt)
-2.365	4.95	-0.001	Log(DS)
-0.547	0.029	-0.016	ΔLog(Aid)

تظهـــر نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS)، أن خدمة الدين الخارجي تؤثر سلبا علـــى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y)، حيث أن زيادة خدمة الدين بمقدار واحد تؤدي إلى انخفـــاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.001)، وهي معنوية من الناحية الإحصائية وذلك حـــسب اختبار(t)، وهذا يتفق مع الواقع حيث أن خدمة الدين تمثل عبئا على الاقتصاد الوطني، حيث أنها تتطلب اقتطاع جزء من الثروة القومية من أجل سداد هذا العبء. وكذلك تظهر النتائج أيـــضا أن هـــناك تأثير سلبي للمديونية والمساعدات الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يعزى ذلك إلي شروط القروض والمساعدات الأجنبية والمجالات التي توجه إليها قد تكون غير فعالـــة. بيـــنما بالمقارنـــة مـــع نتائج تصحيح الخطأ التي بينت وجود علاقة قصيرة الأجل بين

المتغيــرات المــستقلة والمتغير التابع، أظهرت أن المساعدات الخارجية تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في التباطؤ الأول والثاني، بينما تأثير المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي سلبيا في التباطؤ الأول وموجبا في التباطؤ الثاني.

6-2-4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يــتم إجراء تحليل مكونات التباين لأن المعامل الواحد في متجه الانحدار الذاتي يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، وكذلك من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغيــر والــذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR، وتأتي أهمية تحليل مكونات التباين في انه يعطي الأهمية النــسبية لأثــر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج.

جدول رقم (4-6): نتائج تحليل مكونات التباين للمتغيرات، المتغير التابعLog (Y)

الفترة	Log(Y)	Log(K)	Log(L)	Log(Debt)	Log(Aid)	D
1	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
2	66.7	10.4	0.3	18.5	4.0	0.0
5	45.7	23.0	2.5	24.2	3.9	0.7
8	45.1	25.4	2.0	22.3	4.3	0.9
10	45.7	25.5	1.9	21.9	4.2	0.8

وتظهــر نتائج التحليل في جدول (4-6) أن GDP في السنة الأولى يفسر نفسه بمقدار 100%، بيــنما فــي الــسنة الثانية تنخفض أهمية GDP وتزداد أهمية رأس المال والمديونية والمساعدات الأجنبية في تفسير النموذج في السنة الثانية والثالثة وحتى السنة العاشرة.

ولتلافـــي مـــشكلة تأثر النتائج بترتيب المتغيرات في النموذج، سيتم التأكد من مصداقية نتائج هذه الدراسة عن طريق تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

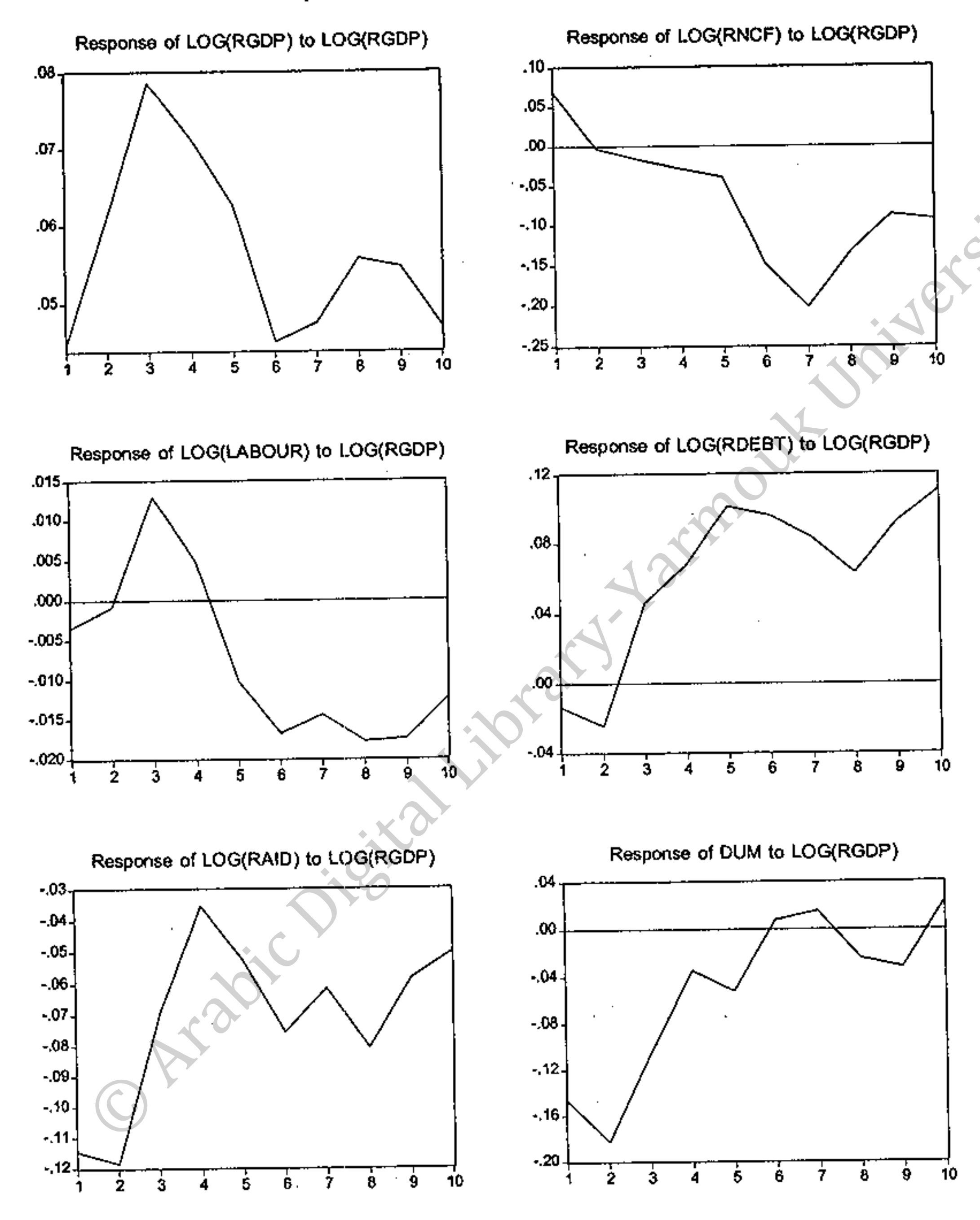
جدول رقم (4-7): نتائج تحليل مكونات التباين (ترتيب آخر)، المتغير التابع Log(Y)

D	AID	DEBT	L	K	Y	الفترة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	1
0.0	4.0	18.5	0.3	10.4	66.7	2
0.7	3.9	24.2	2.5	23.0	45.7	5
0.9	4.3	22.3	2.0	25.4	45.1	8
0.8	4.2	21.9	1.9	25.5	45.7	10

يتضح من الجدول السابق أن النتائج لم تتغير وتتأثر بتغيير ترتيب المتغيرات، مما يدل على مصداقية النتائج.

4-2-7 دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل (Impulse Response Function)

تأتـــي أهمية الدالة من تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيـــرات المخـــتلفة المتـــضمنة في نموذج VAR، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن.



شكل رقم (4-1): دالة الاستجابة الفورية

وتظهر النتائج في الشكل (4-1) أن GDP يتأثر إيجابيا مع نفسه خلال العشر سنوات، أما رأس المال فيستجيب إيجابيا مع GDP في البداية ومن ثم ومن ثم تبدأ الاستجابة عكسية وتستمر عكسية خلال العشر سنوات، أما العمل فتبدأ الاستجابة سلبية ومن تصبح إيجابية

وتصبح عكسية حتى نهاية العشر سنوات، فيلاحظ عدم الاستــقرار فــــي العلاقة بين العمــل وGDP، أم استجابة المديونية الخارجية للتغير في GDP تبدأ سلبية ومن ثم تصبح إيجابية طوال العشر سنوات، أما استجابة المساعدات الخارجية للتغير في GDP سلبية وتستمر طوال العشر سنوات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى قياس القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2005). وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إعتماد الأردن بشكل كبير على القروض والمساعدات الخارجية، فعلى الرغم من الجهود التي بذلها الأردن، لتقليل الإعتماد على الموارد الخارجية وزيادة الإعتماد على الموارد المحلية، إلا أن نسب القروض والمساعدات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية، ما زالت مرتفعة جدا.
- يتضح من خلال التحليل الوصفي، دور الاستقرار السياسي في المنطقة، حيث يلعب دورا كبيرا في زيادة أو تقليل تدفق القروض والمساعدات الخارجية إلى الأردن، حيث شهدت سنوات عدم الاستقرار السياسي، انخفاض تدفق المساعدات الخارجية، وزيادة لجوء الأردن إلى الاقتراض الخارجي.
- يتضح من خلال متابعة برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، دورها في تخفيض حجم المديونية الخارجية وجعلها في مستويات مستقرة، وانخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ويظهر من التحليل القياسي، أن نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) أظهرت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي. بينما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Modele) وجود علاقة

قـصيرة الأجـل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبينت أن هناك تأثير ايجابي للمـساعدات الأجنبـية علـى النمو الاقتصادي في التباطؤ الأول والتباطؤ الثاني، وأن المديونية الخارجية تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في التباطؤ الأول وتأثير ايجابي في التـباطؤ الثانـي، بينما أظهرت نتائج طريقة المربعات المعتادة (OLS) أن خدمة الدين الخارجـي والمديونـية الخارجـية والمساعدات الخارجية تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأردن.

أما تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، بينت أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك تبين استجابة المتغيرات المستقلة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

5-2 التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- العمل على معالجة الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في ضعف المدخرات المحلية، والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، فان ذلك يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القروض والمساعدات الأجنبية، من خلال تخفيف العبء عن كاهل الحكومة.
- الاسـتمرار في استخدام وسائل تخفيض المديونية الخارجية حيثما أمكن، وذلك من خلال الـسعي لـشطب جزء من المديونية وشراء جزء آخر إلى جانب الاستمرار في مخاطبة الجهات الدائنة لتوقيع اتفاقيات مبادلة ديون جديدة بمشاريع اقتصادية وتنموية.
- الاسـتمرار فـي الـتوجه الحالي للسياسة المالية القائمة على تلبية الاحتياجات التمويلية للخـزينة مـن الاقتـراض الداخلي والاقتصار على الاقتراض الخارجي لغايات تمويل المشاريع التنموية الموجودة في قانون الموازنة العامة وبشروط وفوائد ميسرة.

- العمل على توجيه استخدام القروض والمساعدات الأجنبية في مشاريع إنتاجية، حتى يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وكذلك من أجل أن يكون مردود لهذه المشاريع من أجل التمكن من سداد هذه القروض والأعباء المترتبة عليها.
- استخدام عوائد التخاصية في سداد الديون الخارجية، حيث تسهم في تخفيض رصيد المديونية الخارجية من جهة، وتخفيف أعباء الخزينة المستقبلية المتمثلة بالأقساط والفوائد المستحقة من جهة أخرى.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

ابراهيم، محمد فؤاد. (1982). "**القروض العامة**". دار الجليل للطباعة، ص 36-37.

برتيليمي، جون كلود، ترجمة حيدر، حسين. (1996). "ديون العالم الثالث:. عويدات، بيروت، ص 23.

بلال، حافظ محمد. (2003). "**إنعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الإقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية الغير نفطية**". رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.

بادي، محمد يوسف. (1995). "**مشاكل التمويل والاقتراض الخارجي ودور التكامل العربي**". مجلة الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، العدد الأول، ص 1-29.

بو الودنين، عبد الحميد. (1994). "**تسيير أزمة مديونية الدول النامية: حالة الجزائر**". معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، صفحة 19.

بلدكويل، نوسيرا. (1988). "**أثر تحويل الدين إلى أسهم**". التمويل والتنمية، ص 15-17

الجومرد، أثيل عبد الحبار. (2000). "**تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989-1999**". مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص 85-86.

حسن، حسن ناصر. (1997). "**فجوة النمو ورأس المال الأجنبي:حالة الأردن**". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

الرفاعي، أحمد حسين. (1998). "**أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي**". مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد السابع، ص 99-126.

زكـــي، رمـــزي. (1987). **"أزمـــة القروض الدولية: الأسباب والحلول مع مشروع لرؤية عربية"**.ص 237، 318.

زكي، رمزي. (1985). **"الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"**. بيروت، دار المستقبل العربي، ص 15.

الاسكوا. (2005). **"ادارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا: دراستا حالة عن الأردن ولبنان"**. الأمم المتحدة، نيويورك، صفحة 3.

ســـمارة، عمـــر تركـــي صالح. (1999). **"إدارة المديونية الخارجية حالة الأردن"**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

الشرع، منذر، الخطيب، فوزي، المعايطة، مجد. (1991). **"المديونية الخارجية وأثرها على الاقتـصاد الأردني: دراسة قياسية"**. مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 7، العدد 4، صفحة 232.

صـــيام، أحمـــد زكريا. (1996). **"صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث"**، دراســة حالـــة المملكـــة الأردنية الهاشمية. جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، صفحة 121.

طـــريف، جليل فريد. (1984). **" قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الإقتصادية"**. البنك المركزي، عمان، ص 7، 10، 11، 17،.

عـــبد المولـــي، ســـيد. (1991). **"المالية العامة، الأدوات المالية، النفقات المالية، مصادر الإيرادات العامة"**. جامعة القاهرة، القاهرة.

عبدالمولى، سيد. (1975). **"المالية العامة"**. دار الفكر العربي، القاهرة، ص 442-445

عبادي، ميساء وليد. (2001). **"القروض الأجنبية ودورها في التنمية الإقتصادية المحلية"**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

اللـــوزي، ســـليمان. (1989). **"القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقـــية علـــى المملكة الأردنية الهاشمية"**. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ص 73-106.

كـــلارك، جون، وكالبتر، البوت. (1992). **"مبتكرات حديثة في اعادة تشكيل هيكل الديون" التمويل والتنمية**. صندوق النقد الدولي، ص 7-9.

المومنـــي، رياض. (1995). **"المديونية الخارجية الأردنية، أسبابها ونتائجها الاقتصادية"**. مجلة جامعة الملك سعود، المجلد. 7، العلوم الادارية (2)، ص 343-377.

المومنـــي، رياض. (1987). **"أثر رأس المال الأجنبي(القروض والمساعدات) على التنمية الإقتصادية التجربة الأردنية للفترة (1968-1985)"**. مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 7-21.

يـــونس، مفـــيد ذنـــون، وكنعان، عبد الغفور حسن، والباشا، مازن حسن. (2002). **" تأثير الـتمويل الخارجي على التنمية الإقتصادية في الأردن"**. مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 69، ص 8-102.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (1976-2005).

البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية فصلية (1964-1988)،عدد خاص، 1989.

البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.

وزارة المالية، مديرية الدين العام، نشرة ربعيه، 2005.

دائرة الأحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن (1976-2002)،2004.

المراجع الانجليزية:

Adelman, I., and Chenery, H. (1966). "Foreign Aid and Economic Development: the Case of Greece". Review of Economic and Statistics, vol 48, issue 1, P 1-19 .

Almoumani, Riad. (1985). "External Borrowing and Economic Development: The Case of Jordan". Unpublished Ph. D. Dissertation, Utah State University.

Almoumani, Riad. (1988). "The Impact of Foreign Capital on Jordan Balance of Trade (1967-1985) ". Mutah Journal for Research and Studies, Vol. 3, No. 1, PP 39-53.

Chenery, Hollis B. and Alan Strout. (1966). "Foreign Assistance and Economic Development". The American Economic Review, 4, P.679-733.

Czinkota, R. (1992). "International Business", 2nd. ed., Dryden Press, Orlando, p. 306.

Choudry, T. (1995). "Long-Run Money Demand Function in Argentina During (1935-1969): Evidence from Cointegration and Error Correction Model" Applied Economic, 27, pp: 66-167.

Engle, R.F. and Granger, C.W.J.(1987). "Cointegration and Error Corrections: Representation, Estimation, and Testing". Econometric, 2, pp. 251-276.

Fyissy, Bichka. And EL-Kaissy, Mohammed. (1999). "Foreign Aid and the Economic Growth of Developing Countries (LDCs)". Studies in Comparative International Development, vol 34, issue 3, p 37-50.

Gujarati, Damodar N. (2003). "Basic Econometrics". Fourth Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York.

Hammad, Khalil. (1985)."Foreign Aid and Economic Development the Case of Jordan: 1967-1983". Journal of yrmook, Vol 1, Issue 2, P 45-68.

Islami,Anisull.(1992) "Foreign Aid and Economic Growth: An Econometric Study of Bangladesh". Journal of Applied Economic, vol 24, issue 5, P 541-544 .

Kenndy, Charles. (1971). "Foreign Capital Domestics Saving And Economic Development". Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics, vol 33, Issue 2.

Nurkse, Ragnar. (1953). "Problem of Capital Formation in Underdeveloped Countries". Oxford:Basil Blak Well. P 5.

Stephem, Kosack. (2003). "Effective Aid: How Democracy Allows Development. Aid to improve the Quality of Life". Journal of World Development vol 3l, issue 11, p1-22.

Teboul, Rene and Moustier, Emmanuelle. (2001). "Foreign Aid and Economic Growth: the Case of the Countries South of the Mediterranean". Applied Economic Letters, Vol. 8, Issue. 3, p187-190.

Voiradas, C. (1973). "Exports, Foreign Capital Inflow and Economic Growth". Journal of International Economics, Vol. 3, pp. 337-349.

World Bank, Global Development Finance. 2004.

الملاحق

ملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي(1997=100)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	صافي التكوين الرأسمالي (2)	العمل (3)	إجمالي المديونية الأجنبية (4)	خدمة الدين الخارجي على الأساس النقدي (5)	المساعدات الأجنبية (6)
1976	2403.8	630.5	0.36	561.9	35.2	280.5
1977	2557.0	837	0.37	719.6	44.8	452.6
1978	2752.2	708.3	0.38	845.7	48.8	282.7
1979	2977.3	703.9	0.39	928.2	85.8	637.3
1980	3182.5	921	0.42	1117.5	110.7	571.9
1981	3676.9	1378.7	0.44	1405.8	193.7	523.6
1982	3891.3	1163.4	0.45	1613.9	191.7	470.5
1983	4014.8	924	0.47	1882.7	180.7	442.7
1984	4124.6	803	0.49	2136.7	200.2	229.2
1985	4139.7	437.8	0.50	2306.5	252.9	394.5
1986	4706.9	519.1	0.54	2451.7	293.3	301.9
1987	4814.1	657.9	0.56	2560.0	525.7	268.6
1988	4634.1	615	0.57	7567.9	943.6	306.5
1989	3807.5	511	0.58	8492.0	550.5	410.8
1990	3730.9	833.6	0.63	6843.6	425.3	222.0
1991	3692.9	544.3	0.65	6190.6	586.6	281.1
1992	4334.5	1062.4	0.71	5495.3	720.2	164.9
1993	4516.6	1244.8	0.81	4918.1	576.4	189.9
1994	4891.5	1190.9	0.95	4792.9	392.8	197.0
1995	5175.2	1230.1	0.98	5391.7	365.3	200.7
1996	5058.9	1034.9	0.99	5318.5	419.7	254.4
1997	5137.5	757.3	1.03	4998.1	374.4	205.0
1998	5441.1	589.5	1.13	5173.3	350.5	196.9
1999	5571.9	551.2	1.20	5313.5	341.4	191.4
2000	5745.8	639.8	1.21	4830.9	434.3	374.7
2001	5986.6	601.8	1.17	4675.3	401.5	407.7
2002	6279.1	588.8	1.27	4944.9	381.1	454.6
2003	6530.0	667.9	1.29	4870.6	676.8	846.8
2004	7113.8	755.4	1.25	4708.5	433.5	713.8
2005	7663.4	847.2	1.27	4299.9	358.8	425.4

المصدر: (2)، السنوات (1976-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص، 2004.

السنوات (2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

(3)، السنوات (1976-2000)، حسين طلافحة، العائد على التعليم في الأردن: العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

السنوات (2001-2005)، وزارة العمل، التقرير السنوي للسنوات(2001-2005).

ملحق رقم (2): عجز/وفر الموازنة العامة

مليون دينار

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	عجز/وفر الموازنة العامة
1976	206.7	262.5	-55.8
1977	338	337.9	0.1
1978	346.9	361.5	-14.6
1979	468.2	515.6	-47.4
1980	525	563.2	-38.2
1981	617.1	647.1	-30
1982	655.2	693.6	-38.4
1983	705.5	705.3	0.2
1984	678.4	720.8	-42.4
1985	844.8	805.7	39.1
1986	905.4	981.3	-75.9
1987	870	965.9	-95.9
1988	953.8	1054	-100.2
1989	1083.5	1102.3	-18.8
1990	1169.7	1120.1	49.6
1991	1451	1234.3	216.7
1992	1358.6	1372.5	-13.9
1993	1406.3	1411.6	-5.3
1994	1537.3	1587.8	-50.5
1995	1620	1693.9	-73.9
1996	1723.3	1764.1	-40.8
1997	1620.8	1952	-331.2
1998	1732.1	2087.7	-355.6
1999	1815.9	2039.5	-223.6
2000	1850.3	2054.1	-203.8
2001	2092	2316.3	-224.3
2002	2136	2396.2	-260.2
2003	2613	2809.8	-196.8
2004	2958.5	3180.5	-222
2005	3062.1	3538.9	-476.8

المصدر: السنوات (1976-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.

السنوات (2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

ملحق رقم (3): فجوة التجارة

مليون دينار

السنة	إجمالي الصادرات (1)	إجمالي المستوردات (2)	فجوة التجارة (3)
1976	183.7	452.5	-268.8
1977	228.7	572.4	-343.7
1978	266.1	634.9	-368.8
1979	341.2	852.2	-511
1980	470.5	993.7	-523.2
1981	632.2	1427.5	-795.3
1982	670.2	1555.7	-885.5
1983	639.6	1453.2	-813.6
1984	746.3	1519.1	-772.8
1985	781.5	1502.7	-721.2
1986	634.1	1199.5	-565.4
1987	756.2	1319.7	-563.5
1988	1020.8	1519.7	-498.9
1989	1359.5	1804.5	-445
1990	1652.1	2474.3	-822.2
1991	1697.6	2362.6	-665
1992	1819.9	2974.7	-1154.8
1993	1962.1	3151.7	-1189.6
1994	2093.4	3107.6	-1014.2
1995	2438.5	3435.2	-996.7
1996	2597.2	3839.9	-1242.7
1997	2532.8	3676.7	-1143.9
1998	2515.7	3608.7	-1093
1999	2505.4	3537.9	-1032.5
2000	2506.9	4109.4	-1602.5
2001	2677.3	4272.7	-1595.4
2002	3036.2	4424.3	-1388.1
2003	3267.4	4857.5	-1590.1
2004	4211.6	6669.5	-2457.9
2005	4666.7	8408.3	-3741.6

المصدر: (1)، (2)، (3)، السنوات (1976-2003)، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، 2004.
السنوات 2004-2005)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد (2004-2005).

ملحق رقم (4): قانون (26) لسنة 2001

قانون الدين العام وإدارته

الدين العام

المـــادة (20) علـــى الرغم مما ورد في أي قانون أخر يتم الاقتراض الداخلي للحكومة بواسطة السندات الحكومية ويحظر عليها الاقتراض الداخلي المباشر من البنوك التجارية أو أي مؤسسة أخرى.

المادة (21) لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقـــات على (60%) مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

المادة (22) لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (60%) مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

المادة (23) على الرغم من أي نص مخالف لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (80%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسن الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

Abstract

Al Refai, Hussein Nimer, The Impact of Foreign Loans and Aids on Economic Growth: The Case of Jordan (1976-2005). Masters Dissertation At Yarmouk University, 2006. (Supervisor: Dr. Zakeyah Meshaal).

This study aims to measure and analyze the effect of foreign Loans and Aids on the aggregate economic growth for Jordan between the period (1976-2005).

To achieve this goal, a descriptive approach has been used to study the size of foreign loans and aids, their main indicators, and their developments. Moreover, the study has used an econometric approach, depend on error correction model and OLS.

On the econometrics side, results of the stationary test, using Augmented Dicky –Fuller (ADF), indicate that all variables in the model are stable at first difference (except foreign debt service, which is stable at level). The Co-Integration test results show that there is a long run relationship between the independent variables and the the dependent one. Where the results of the Error Correction Model(ECM) showed that there is a short run relationship between the variables. In addition ,foreign aids and grants affect economic growth positively where this growth is affected negatively by the foreign debt. The Ordinary Least Squares(OLS) method showed that there is a negative impact of foreign debt service , foreign debt volume, and foreign aids on the economic growth in Jordan.

Key words : Foreign debt, Foreign aids, economic growth and Jordan .